الفصل الثالث

ثورات الربيع العربي ومعضلة الحرب الأهلية - مصر نموذجا-

النهضة

الوطن العربي وداء الانقسام

بعد رحلتنا الطويلة وسط أمواج عالم الأفكار، وجولتنا المعرفية فى تجارب الأمم التى تجاوزت داء الانقسام والشقاق، نلتقي هنا فى الساحة العربية؛ لنقف على أبرز تحدٍ يُعيق تقدمها ويمنع تدفق دماء التجديد والحضارة والاستقرار فى عروقها النابضة ألا وهو (الانقسام **الأهلى والتشاحن الطائفي**)، فالشعوب العربية تغلبت على الغازى المحتل بكافة أنواعه واختلاف منابعه، سواء جاءها من الشرق أو وثب عليها من الغرب، لكنها في المقابل لم تحقق نجاحات كبيرة في إدارة ملف التنوع والاختلاف الثقافي والدينى والاجتماعي داخلها، ولم تنضج بعد رؤيتها الفلسفية والإجرائية تجاه قضايا (**إدارة التوافق– توزيع الثروة– تقاسم السلطة– الحفاظ على وحدة الجماعة الوطنية**)،على الرغم من أن الفشل في التعاطي مع التحدى الداخلى نتائجه كارثية؛ لأنه يدفع مباشرة في اتجاه تهديد السلم الأهلى وقد ينتهى بسيناريو الحروب الأهلية والطائفية المُفزع الذى ينتج جراحًا دامية في الجسم الوطني لن تندمل بسهولة.

فالدول العربية من المحيط إلى الخليج باتت اليوم مهددة بحالة انقسامية كبيرة من عناوينها:

السجال السني/الشيعي فى البحرين.

والاحتقان الأمازيغي/العربي فى دول المغرب.

والصراع الكردي/العربي فى العراق.

والصراع الأفريقي/العربي في السودان.

والاحتقان الإسلامي/ المسيحي فى مصر.

ومن خلال لغة الأرقام البعيدة عن لغة العواطف والمشاعر يتضح لنا مدى خطورة الإخفاق فى ملف إدارة التنوع الأيديولوجي والمناطقى فى ربوع الوطن العربى:

١- الصراعات الداخلية (**الإثنية**) فى الدول العربية أعلى من حيث خسائرها البشرية من الصراع العربي- الإسرائيلي؛ فقد بلغ عدد ضحايا الحرب الأهلية اللبنانية بمفرده فقط عدد ضحايا كل جولات الصراع مع إسرائيل!!، وهو حوالي ٢٠٠,٠٠٠ في الحالتين (Sadd El-Din Ibrahim1995).

٢- في التقرير السنوي الذي يصدره صندوق السلام والسياسة الخارجية Fund for Peace & Foreign Policy منذ عام ٢٠٠٥ عن قائمة الدول الفاشلة على مستوى العالم، احتل كل من السودان والعراق والصومال المراكز الثلاثة الأولى على التوالي من بين ٦٠ دولة شملتها القائمة Fund for Peace & Foreign Policy2007. مصطلح يُشير إلى الدول التى تبدو «**عاجزة بشدة عن الاستمرار كأعضاء في الجماعة الدولية**» وذلك نتيجة لشيوع مظاهر العصيان المدني أو العنف الداخلي أو الحرب الأهلية.

٣- اعتلاء السودان قمة قائمة الدول الفاشلة للعام الثاني على التوالي فى التقرير السابق ذلك بسبب مأساة دارفور التي حربها تسببت في مقتل ما بين ٢٠٠,٠٠٠ و٤٠٠,٠٠٠ ألف شخصًا من٢٠٠٣ إلى ٢٠٠٧، فضلًا عن نزوح ما بين مليون و٣مليون نسمة. كما وضع التقرير نفسه كلًا من اليمن ولبنان ومصر وسوريا وموريتانيا في المراكز ٢٤ و٢٨ و٣٦ و٤٠ و٤٥ على التوالي.

٤- ذكر تقرير بعثة المساعدة الموفدة من الأمم المتحدة للعراق UN Assistance Mission to Iraq في أكتوبر/تشرين الأول٢٠٠٦، أن عدد النازحين داخل العراق قفز من ٨٠٠,٠٠٠ قبل٢٠٠٣ إلى ١,٠٢٤,٠٠٠ في٢٠٠٦، وبلغ عدد اللاجئين العراقيين ٥٠٠,٠٠٠ لاجئ؛ ذلك نتيجة العنف الطائفي.

٥- رصد تقرير مجموعة الأزمات الدولية في ٢٧ فبراير/شباط٢٠٠٦ فيما يخص الطائفية في العراق اعتبارًا من عام٢٠٠٣ رصد تراجع نسبة الزواج المختلط كآلية من آليات التكامل بين سنة العراق وشيعته من ٥٠% في السبعينيات إلى ٥% في التسعينيات إلى ٠ % في نهاية عام٢٠٠٥ (International Crisis Group2006).

هذه إحصائيات كاشفة عن طبيعة المخاطر التى تهدد وحدة واستقرار المجتمعات العربية بشكل عام دون الخوض فى التفاصيل الدقيقة لكل دولة على حدة، وتكشف لنا فى ذات الوقت ضرورة التدخل السريع لتدارك الأزمات قبل وقوعها.

ثورات الربيع العربى وإستراتيجية إدارة التنوع والاختلاف

دخول العديد من دول المنطقة العربية فى طور حضاري جديد عنوانه البحث عن الحرية والكرامة والمساواة زاد من تداخل الأزمات بعضها مع بعض، فقتال شعوب بلدان الربيع العربي على جبهة مقاومة الاستبداد، وتحرير المجتمع من قبضة المُتعصبين والمهيمنين الراغبين فى الاستحواذ على خيراته وطاقاته يرفع من سقف المخاطر والتحديات؛ فالثورات من السهل عليها هدم النظم السياسية المستبدة، لكنها لايمكنها معالجة الجروح التاريخية والدينية والطائفية واللغوية التى زرعتها تلك الأنظمة بين مكوناتها بين عيشة وضحاها؛ فهذه الأنظمة استغلت التنوع الإثنى والأيديولوجى والجغرافى بشكل سافر لإحداث فتن طائفية ومجتمعية لصرف الأنظار والاهتمام الجماهيري عن إخفاقاتها الاجتماعية والسياسية نموذج– نظام حسنى مبارك– وقضايا الأقباط-. و مع هذه الآثار السلبية التى تركتها الأنظمة البائدة فى المجتمعات ومع سقوط قبضة الأجهزة الأمنية الضاغطة بدأت تظهر للعلن مطالب الجميع، فكل

فصيل قد ظُلم وَهُمّش وتم إقصاؤه خرج للشارع يُطالب بحقه الدستوري و السياسي والاجتماعى بدون خوف أو وجل.

نجاح الثورة لايعنى انتهاء الطائفية

لذلك لايُعتبر نجاح الثورات العربية فى إسقاط الأنظمة مرادفًا لانتهاء خطر الانقسام والاختلاف الحاصل بين مكونات المجتمع، فملفات التميز العرقى والطائفي والمذهبى الناتجة عن التنوع الإثنى والثقافى المُكون للمجتمعات العربية قديمة ومتشابكة وتحتاج إلى وقت وجهد وبرامج ميدانية حقيقية تعالج جذور المشاكل وليس مظاهرها، فكل ما فعلته الثورات فى هذا المجال هو الاعتراف بالمشكلة وبداية البحث عن حلول جادة بدلًا من إنكار المشكلة ومعالجتها بالأدوات الأمنية والقمعية كما كانت تفعل الأنظمة المستبدة.

فالثورات العربية فى (**تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا**) وهى فى مرحلة الانتقال الديمقراطي وإعادة بناء مؤسسات تشهد توترًا حادًا وكبيرًا فى كافة المجالات وخصوصا ملف إدارة التنوع والاختلاف بين مكونات المجتمع، فكل بلدان ثورات الربيع العربى تعاني من حالة الانقسام والفرقة الضارة بدرجة من الدرجات، فَعَلى الرغم من متانة وحدة الجماعة الوطنية المصرية تاريخيا إلا أن بروز بعض الوقائع الطائفية بين المسلمين والمسيحيين بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ مثل حادث إحراق وهدم كنسية الشهيدين بمركز أطفيح، وحادث ماسبيرو، وانسحاب الكنائس المصرية من اللجنة التأسيسة لوضع الدستور٢٠١٢، وما تلى ذلك من أحداث طائفية وقعت بعد عزل الرئيس/ محمد مرسي يوم ٢٠١٣/٧/٣، يؤشر على ضرورة الالتفات لهذا الملف وبسرعة، وكذلك تعانى ثورة ليبيا بشكل كبير وحاد من خطورة النزعة الانقسامية القائمة على أساس جغرافي ومناطقي مثل

المطالبة بنقل عاصمة ليبيا من طرابلس إلى بنى غازى لأنها المدينة التى فجرت الثورة ومهدت الطريق أمام الثوار. والأشد خطرًا على الثورة الليبية هو الاحتكام إلى السلاح ومحاصرة مؤسسات الدولة الوليدة به. وذلك ثورة اليمن تُبحر نحو المستقبل وسط حقل من الألغام الانقسامية بكافة أنواعها المذهبية والجغرافية مثل قضية الحوثيين، ومطالبة بعض القوى السياسية الجنوبية بانفصال اليمن الجنوبي وإنهاء الوحدة. وكذلك الوضع فى تونس الثورة فعلى الرغم من وحدة النسيج الاجتماعى التونسي وعدم وجود أقليات إثنية ما عدا الأقلية اليهودية والمسيحية بأعداد محدودة، إلا أن الثورة هناك تعانى من انقسام أيديولوجى حاد بين القوى الإسلامية بكافة أطيافها والقوى العلمانية واليسارية من جهة أخرى، وقد مثلت واقعة اغتيال السياسي/ شكري بلعايد جرس إنذار للجميع بضرورة عدم إتاحة الفرصة أمام أعداء الثورة لإجهاضها عبر إدخال الجميع فى أتون عنف أهلى حاد، ويُضاف إلى ذلك ظهور السلفية الجهادية فى تونس وما يفرضه ذلك من تحدٍ على السلطة القائمة وعلى الأحزاب السياسية. ويُضاف إلى ذلك خطورة الوضع الطائفي المُزمن فى الثورة السورية وتأثيره فى مستقبلها، فهذا الملف يُعد من أكبر العوائق التى تقف أمام انتصار الثورة هناك ويكفى أن نعرف أن سوريا بها ١٨جماعة إثنية مختلفة.

إستراتيجية الخروج من الأزمة

وانطلاقا مما سبق نُدرك أن بلدان ثورات الربيع العربى تعانى من تحدى إدارة التنوع والاختلاف بكافه أنواعه ولذلك سنفصل فى الصفحات التالية العديد من الإستراتيجيات والآليات المُقترحة الكفيلة بتحول هذا التنوع إلى نقاط قوة لصالح الدولة والمجتمع بشرط مشاركة جميع الهيئات والكيانات فى مسيرة الحل والتطبيق

سواء السلطة أو الأحزاب أو مؤسسات المجتمع المدنى عبر استراتيجية واضحة تنقسم إلى محورين هما:

المحور الأول : إنشاء مراكز دراسات وتفكير مهمتها الرئيسة هي ضبط عالم الأفكار من خلال الإجابة على العديد من الأسئلة المتعلقة بهذا الملف مثل:

كيف نحافظ علي وحدة الجماعة الوطنية؟

وماهى خبرات الدول الناجحة فى هذا المجال، وكيف يُمكن الاستفادة منها؟

وماهى طرق فض النزاعات بالطرق السلمية والحضارية؟

وماهى علاقة الدولة بالدين؟

وماعلاقة الدين بالفضاء العام؟

وماهو شكل النظام السياسي الأمثل لإدارة البلاد فى ظل التنوع العرقي والديني؟

ويتم أيضًا من خلال هذه المراكز التعمق في الدراسات التاريخية والجغرافية والسياسية والدينية وغيرها من المجالات الأكاديمية التي تساعدنا في صياغة استجابات خلاقة و حقيقية لتحدى الانقسام والفرقة ويكون من مهام هذه المراكز أيضًا:

(١) وضع الخطط التي تهدف إلى:

١- محاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية في شتي مناحي الحياة الاجتماعية وحواضنها المختلفة سواء كانت الإعلامية والتربوية، وخصوصا الدينية عبر رصد وتحليل الخطاب الديني السائد فى الكنائس والمساجد والحوز والفضائيات وغيرها ومحاولة تصويبه نحو دعم قيم التسامح والتعايش.

٢- نشر قيم الوحدة والعيش المشترك في الأجيال الصاعدة عبر المناهج التعليمية والبرامج الثقافية ووسائل الفن المختلفة من مسرح وسينما وتليفزيون، وهذا المحور على درجة كبيرة من الأهمية لأنه يُمثل صناعة ثقيلة ويحتاج إلى تمويل وفير وفريق بحثى عالى

الاحتراف والتخصص؛ فالساحة العربية من شرقها إلى غربها لايوجد فيها مركز واحد متخصص فى فض النزاعات والصراعات الداخلية.

(٢) نشر الأفكار المستنيرة والملهمة فى معالجة الانقسام ومنها:

العمل بفلسفة الجماعة الوطنية لا بمنطق الأغلبية السياسية:

حيث يجب على الحركات والأحزاب والكيانات الثورية ومؤسسات المجتمع المدني فى بلدان الربيع العربي أن تتعامل مع بعضها بفلسفة الجماعة الوطنية ذات المصير والهدف الواحد وليس بمنطق الأغلبية والأقلية السياسية الضيق القائم على اقتسام الغنائم وعدد المقاعد النيابية والقوى التصويتية وهذا ما عبر عنه المستشار طارق البشرى بمصطلح بناء التيار الأساسي للأمة. وهنا يقع عبء كبير على الأغلبية سواء كانت اجتماعية أو سياسية في احتضان الأقليات وتطمينها وأحيانا التنازل عن بعض مكتسباتها فى سبيل الحفاظ على وحدة وتماسك الجماعة الوطنية، فالمراحل الانتقالية فى حياة المجتمعات تدار بالتوافق والتراضي وليس بمنطق الضربة القاضية ولمس الأكتاف والصراع الانتخابي الضيق، ولذلك يعد النموذج التونسي مُتقدم على غيره فى هذا الملف وذلك يرجع لارتفاع وعي حركة النهضة التونسية صاحبة التأييد الجماهيري العريض ولكنها تُبدى مرونة سياسية توافقية عالية مع الأحزاب الأخري التى لم تحصل على الأغلبية.

مد الجسور لا بناء القلاع: فبناء القلاع والحصون بين الكيانات الاجتماعية والسياسية وعزلها عن بعضها البعض كان ومازال من أبرز أساليب الطغاة، فقلما تجد مؤسسة مدنية عربية تجمع أفرادًا من الشيعة والسنة فى سوريا، أو من المسلمين والمسيحيين في مصر أو من اليساريين والإسلاميين فى تونس؛ لذلك ينبغي على القوى

الثورية أن تطلق مئات المؤسسات المدنية والأحزاب والمبادرات القائمة على بناء الجسور بين كل المكونات الاجتماعية والسياسية والثقافية في الوطن. وعبر هذه المحاور الأربعة يمكن للمجتمعات العربية الثائرة أن تقلع نحو فضاء الحرية والمساواة والعدالة متجاوزةً عواصف الفتن الطائفية التي تسعي الأطراف الخارجية لزرعها ونشرها في جسد المجتمع من أجل إجهاض حلم بناء شعوب عربية قادرة ومستقلة وحرة.

المحور الثاني: ويتمثل فى إنشاء فرق إطفاء سريعة الحركة تكون مهمتها الرئيسة إطفاء الحرائق الطائفية والإثنية التي تشتعل في المجتمع ومحاصرتها ومنع امتدادها إلي مناطق أخري، و تشكل هذه الفرق من أطياف المجتمع المختلفة ويكون فيها لجان تقصي حقائق، و سفراء للنوايا الحسنة من الدعاة العقلاء من كل الأطراف، ووجهاء المجتمع، وكل من له تأثير علي العقل الجمعي العام و الهدف من هذه الفرق هو توفير حاضنة اجتماعية مدنية تسهر علي ملف معالجة الحرائق الإثنية والطائفية والفئوية.

جبهات القتال المفتوحة للثورات العربية

الحواضن الاجتماعية للبلدان العربية بينها تفاوت وتباين فى العديد من الملامح والخصائص فهناك مجتمعات عربية متنوعة عرقيًا ومذهبيًا ولغويًا وقوميا مثل سوريا والعراق، وهناك دول متنوعة مذهبيًا وطائفيا مثل البحرين والسعودية، و لكن القاسم المشترك لكل المجتمعات العربية أنه قلما تجد مجتمعًا عربيا واحدًا غير متنوع عرقيًا، أو لغويًا،أو دينيًا،أو قوميًا.

من خلال تجربة الثورة المصرية والتونسية اتّضح لنا أن المجتمعات التي نجحت في بناء هوية وطنية جامعة يتفق عليها جميع أطياف المجتمع مثل الحالة المصرية التي يري فيها المسلمون

والمسيحيون أنفسهم أنهم مصريون متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن الدين المختلف تكون فرص نجاح الثورة فيها أعلي من المجتمعات التي مازالت تحتاج إلي بناء هوية جامعة يتفق عليها الجميع وذلك لسببين هما:

الأول: لا يستطيع النظام المستبد أن يستخدم فزاعة إما بقائي أو الحرب الطائفية وتفتيت البلد والقضاء علي وحدتها الجغرافية كما يفعل نظام بشار الأسد الإجرامي.

ثانيًا: يكون من السهل حشد الجماهير حول المبادئ الكبري للثورة التي بتحقيقها سيستفيد الجميع بدون تميز وتحيز أو إقصاء؛ فالشعوب العربية الثائرة وتركيباتها الاجتماعية متنوعة ولم تتفق علي هوية وطنية جامعة ينبغي لها أن تقاتل علي جبهتين مفتوحتين في وقت واحد هما:

١- الجبهة الأولي: هي الصراع مع المستبد الظالم ونظامه الغاشم والذي سوف يستخدم كل الأوراق المتاحة لبث الفرقة والفتنة بين الجماهير حتي يُخمد روح الثورة.

٢- الجبهة الثانية: هي جبهة بناء هوية وطنية جامعة تجسد قيم المساواة والعدالة والحرية للجميع بغض النظر عن الدين،أو العرق،أو اللون؛ من هنا ينبغي للثوار الذين يعملون في المجتمعات المتنوعة أن يعكسوا في ثورتهم فلسفة الهوية الوطنية الجامعة سواء علي مستوي الإستراتيجيات، والسياسات، والشعارات بحيث تمثل كل الطوائف والعرقيات في جسم الثورة من حيث القيادات، والتوزيع الجغرافي.

ولذلك يُفضل للمجتمعات العربية التي لم تحسم أمر هويتها الجامعة بعد، ومازالت تعاني من احتقانات طائفية تفرق بين المواطنين أن تناضل على هذه الجبهة أولًا عبر آليات المجتمع المدني

قبل التفكير فى إطلاق ثورتها الجماهيرية لأن البدء في الثورة وسط انقسام اجتماعي حول الهوية يجعل الجنود المقاتلين (**الجماهير**) الذين هم وقود الثورات السلمية العربية يفقدون بوصلتهم الثورية تحت ضربات أجهزة الإعلام التي تخضع لتوجيهات وسياسات الأنظمة المستبدة والتي سوف تلعب علي وتر الفتنة والانقسام، وساعتها يرتفع سقف الخطورة المتوقعة علي المجتمع من زاوية قابلية البلدان للتفتيت الجغرافي والدخول في نفق الحروب الأهلية التي لا تبقي ولاتذر في حال فشل الثورة والتغيير.

الثورة المصرية والنزاع الأهلي

بعد الحديث عن ثورات بلدان الربيع العربي وتحدياتها الكبيرة على مستوي الصراع الحاد مع الأنظمة المستبدة القائمة أو الاشتباك مع الثورة المضادة المعاندة وما ينتج عن ذلك من توترات أهلية خطيرة، سنركز الحديث هنا عن تجربة الثورة المصرية؛ وذلك لأهمية دور مصر المحوري تاريخيا فى المنطقة العربية والإسلامية من ناحية، ولضخامة الحجم الديموغرافي للشعب المصري من جهه أخري، إضافة إلى تأثر مصير العديد من الصراعات والنزاعات الأهلية فى المنطقة العربية من حيث الحل والاستمرار والتفجر بنتائج الصراع السياسي المحلي القائم فى مصر الآن، فبعد ثورة الشعب المصري فى ٢٥ يناير ٢٠١١ على نظام حسنى مبارك السياسي ونجاحها فى إزاحته عن رأس السلطة، وما تبع ذلك من فتح جبهات صراع متشابكة على الساحة الداخلية منها ما هو ذو طابع سياسي مثل الصراع بين القوي الإسلامية والمكونات اليسارية والقوية والليبرالية، ومنها ما هو ذو طابع ديني، وما تبع ذلك من دخول المؤسسة العسكرية فى الفعل السياسي المباشر عبر عزلها لأول رئيس مصري مُنتخب يوم ٢٠١٣/٧/٣ وما نجم عن ذلك من سقوط المجتمع المصري بكامل فئاته ونخبه

السياسية والاجتماعية فى صراع سياسي بالغ الخطورة والحدة يمكن تلمس مظاهره من خلال متابعة التراشق الإعلامي الحاد عبر الفضائيات، والأحكام القضائية المُتسرعة، وحجم سجناء الرأى.. والكثير من المحاور، كل ذلك جعل العديد من المراقبين والحكماء والعقلاء والباحثين يطلقون صيحات التحذير بأن مصر التى ساد فيها الوفاق الأهلى قرونا عديدة، باتت مهددة بالسقوط فى مستنقع الحرب الأهلية والفتن الطائفية البغيضة، والاحتراب الأهلى البائس.

مصادر تهديد السلم الأهلى المصري:

المتابع للشأن المصري بدقة قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ ومابعدها من أحداث وصولًا إلى يوم ٢٠١٣/٧/٣ يُدرك أن التوتر الأهلى والاجتماعي فى مصر يتموضع حول مسارين رئيسين هما:

الأول: الانقسام المجتمعي على أساس ديني بناء على التشنجات الموجودة بين المكون المسيحي والأغلبية المسلمة وذلك توتر قديم جديد سابق لثورة ٢٥يناير.

الثاني: التوتر الناتج عن إعلان الجيش عزل الرئيس/ محمد مرسي يوم ٢٠١٣/٧/٣؛ فأنتج ذلك صراعا سياسيا حادًا داخل مكونات المجتمع المصري ما بين فريق مؤيد لتدخل الجيش فى الشأن السياسي بشكل مباشر، وفريق رافض لذلك ويعارضه ويقاومه ويتصدر الفريق جماعة الإخوان المسلمين، ومما زاد من تعقد حلقات الصراع سقوط ضحايا وقتلي ومصابين، بعدما أقدمت أجهزة الدولة الأمنية على فض ميدانى رابعة العدوية والنهضة بالقوة الصلبة.

وبالتالي ينبغي علينا ونحن نسعي نحو تجنيب المجتمع المصري ويلات الحرب الأهلية أن نراعي هذين المسارين بشكل دقيق، فمعالجة المعضل الطائفي وإعادة الاتزان إلى العلاقة بين المكون

المسيحي والأغلبية المسلمة لها آليات وطرق تختلف عن وسائل واستراتيجيات معالجة الشرخ الاجتماعي والتوترات الأهلية الناتجة عن الصراع السياسي الحاصل بعد يوم ٢٠١٣/٧/٣٠ .

ومن دعاوى قلق العديد من مراكز الأبحاث والمُفكرين من انزلاق مصر للاحتراب الأهلى بشكل وجود تداخل حاصل بين تحديات التوترات الطائفية القديمة والصراع السياسي الجديد؛ فمشاركة الكنيسة المصرية ومؤسسة الأزهر الشريف فى الفعل السياسي المُباشر يوم ٢٠١٣/٧/٣؛ زاد من سيادة الصور النمطية، وتحكم الفزاعات الأيديولوجية والدينية فى العقل الشعبوي مابين فريق يَصف الصراع السياسي الحالي على أنه حرب على الإسلام والدين!! وفصيل آخر يراه حربًا على الدولة ومحاولة لإسقاط الأمن القومي المصري!!.

أولًا: الانقسام الناتج عن الصراع السياسي:

ولخطورة التهديد الثانى وقوة تأثيره على السلم الأهلى والتعايش بين مكونات المجتمع سنبدأ به أولا: فمصر باتت تتوفر فيها مؤشرات قوية على حدوث حرب أهلية خاصة بعد يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ وما تبعه من عملية شحن إعلامي متبادلة ومُكثفة بين كل الأطراف المتصارعة وما تلى ذلك من أحداث سياسية مفصلية عميقة، فأطراف الصراع السياسي المُنخرطة فى النزاع وصلت لمرحلة كبيرة من الكراهية والعداء والتحريض والتخوين ضد بعضها البعض، فالمراقب للإعلام المصري سواء المنطلق من داخل مدينة الإنتاج الإعلامي فى مصر، أو الذى يبث من تركيا(القنوات الداعمة للشرعية) سيجد التحريض المتبادل بالقتل والثأر من الطرف الآخر عبر استخدام طريقة النداء العام للجماهير، وقد بلغ التحريض منحدرًا خطيرًا متمثلًا فى استخدام الخطاب الديني الذى يُسوغ القتل على لسان رموز دينية مشهورة ولها رصيد شعبى

مُعتبر،ويُضاف إلى ذلك عودة ممارسات أجهزة الدولة الأمنية للتعذيب المُمنهج والقتل المباشر فى الشوراع دون التقيد بالدستور وأحكام القانون، وتعقد الصراع أكثر مع تصاعد العمليات الإرهابية الدامية التى تستهدف أفراد الجيش والشرطة فى شبة جزيرة سيناء والتى أوقعت العديد من القتلى والجرحي، فالصراع السياسي القائم الآن شكَّل ندوبًا اجتماعية غائرة وصلت لمستوي العداء بين أفراد الأسرة الواحدة، والقرية الواحدة والشارع الواحد!!

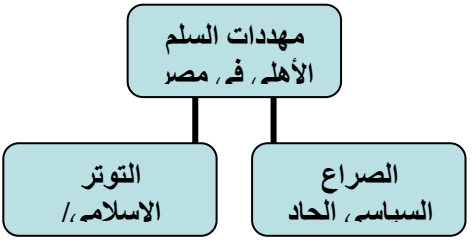

الخرافات الخمس

وعندما يُحذر الخبراء من بوادر حرب أهلية مصرية قادمة يُسارع العديد من المصريين بحكم العاطفة الجياشة إلى نفى هذا السيناريو المُؤلم مباشرة بدون تفكير أو تدبر باعتبار أن لمصر والمصريين خصوصية خاصة تاريخية وجغرافية ودينية تمنعهم من الانجراف إلى أتون الحرب الأهلية وكأنهم دون خلق الله أجمعين ولايخضعون لسنن الله الكونية و لا لقواعد التجربة الإنسانية!! وهذا أمر غير دقيق؛ فالتجارب الإنسانية فى إطار الانقسام الأهلى والحروب الطائفية والأهلية تُنبئنا أن كل المجتمعات والشعوب والدول ذات المكونات الاجتماعية المتنوعة إذا لم تحتكم لنداء العقل والمصالح العيا وتنحاز إلى مبادىء السلام والتوافق واحترام الكرامة الإنسانية وخاصة وقت الاضطرابات السياسية الحادة فهى مهددة بالسقوط فى النزاع الأهلى مهما بدت أنها محصنة أو لها تاريخ عريق. وهذا

الفريق الذى يستبعد وقوع سيناريو الحرب الأهلية فى مصر يستند إلى خمس خرافات شائعة وهى فى الحقيقة أسباب واهية لاتغنى ولا تسمن من جوع إذا قرر المجتمع المصري السقوط فى مستنقع الاحتراب الأهلى وفيما يلى تفكيك لهذه الخرافات الخمس:

أولًا: المجتمع الدولى والنظام العالمى لن يسمح بحدوث الفوضي فى مصر.

يعرف الجميع أن المجتمع العالمى والقوى الدولية قدراتها ليست مطلقة ومصالحها ليست متقاطعة وبينها صراع جيواستراتيجي كبير وتداخلها لضبط الأمن والاستقرار داخل الدول والمجتمعات يكاد يكون معدوما فها نحن نشاهد المذابح والقتل المُمنهج فى سوريا وقد تجاوز عدد ضحايا الحرب الأهلية هناك زهاء ٣٠٠ ألف قتيلًا، والعالم يقف متفرجا على المشهد، وكذلك لمس الجميع ضعف قدرات المجتمع الدولى فى منع الحرب الأهلية فى رواندا والتى راح ضحيتها ٨٠٠ ألف مواطنًا روانديًا من قبيلة التوتسي، وكذلك الإبادة الجماعية فى البوسنة والهرسك شاهدة على تأخر التدخل الدولى فى صد ومنع الصرب من إبادة المسلمين فى جمهورية البوسنة.

ثانيًا: أهمية موقع مصر الاستراتيجي سيجعل العالم حريصًا على أمن مصر.

هناك دول لها أهمية جيواستراتيجية كبيرة فى الصراع العالمى على النفوذ والطاقة ورغم ذلك تركها العالم أو بالأحري لم يستطع منع انزلاقها فى حرب أهلية دامية والنموذج الأوكرانى ماثل للعيان فعلى الرغم من أهمية جمهورية أوكرانيا لكل من الاتحاد الأوروبي وأمريكا من ناحية وحاجة المشروع الروسي الماسة لها كمنفذ بحري وحيد للأسطول الروسي إلا أنها تعانى الآن من انفصال أجزاء كبيرة

منها فى شرق البلاد ومن تفجر صراع عسكري كبير بين جهاتها الجغرافية.

ثالثًا: التاريخ المصري القديم والمعاصر لم يشهد حروبًا أهلية فعلا هذه حقيقة تاريخية صائبة توضح أن الوحدة والاستقرار والتماسك أحد أهم أبرز سمات القوة للمجتمع والدولة المصرية على مدار تاريخها البعيد والقريب ولكن هذا لا يعد ضمانة كافية لطرد شبح الحرب الأهلية خاصة وسط أجواء الشحن الإعلامي والدينى والاجتماعي المتبادل بين كل الأطراف والمكونات عبر المحطات الفضائية والصحف؛ فماليزيا وقعت فى فخ الحرب الأهلية فى الستينيات رغم أن تاريخها القديم كان قائما على التسامح والتواصل بين جميع المكونات الاجتماعية المحلية.

رابعًا: الطبيعة السيكولوجية للشعب المصري المتسامح لن تسمح بالحرب الأهلية.

يعرف الجميع أن تغيير السيكولوجية النفسية للشعوب أمر خاضع للظروف والأحداث السياسية والاجتماعية المختلفة، فتحوّل فئة من الشعب من التعصب إلى التسامح والعكس يخضع لظروف البيئة الاجتماعية والإعلامية والسياسية الحاضنة، فالشعب اللبناني معروف بانفتاحه وتواصله وحبه للحياة والمرح والفن ولكن عندما تم شحن فئات ومكونات الشعب اللبنانى ضد بعضه البعض ومع توفر بيئة سياسية مشجعة على التعصب والتحريض والكراهية سقط لبنان فى أتون الحرب الأهلية التى استمرت ١٦ عامًا (١٩٧٥-١٩٩٠) وراح ضحيتها حسب بعض الإحصاءات ١٥٠,٠٠٠ إضافةً إلى مليون لاجئ وما يقارب ٢٠٠,٠٠٠ مصابًا ومعاقًا.

خامسًا: مصر بها مؤسسات قوية وعريقة ستمنع المصريين من الاقتتال الداخلي.

صحيح أن مصر بها مؤسسات قديمة وعريقة مثل القضاء، والأزهر الشريف، والكنيسة المصرية، والجيش ولكن الجميع يلاحظ الآن أن هذه المؤسسات أصبحت على المحك وفقدت كثيرًا من صورتها الذهنية الناصعة فى عقول ووجدان كثير من المصريين وخاصة لدي الشباب، فمؤسسة القضاء المصرية على سبيل المِثال أصبح العديد من أعضائها منخرطًا فى الصراع السياسي بشكل مباشر عبر المشاركة فى المظاهرات والأنشطة الحزبية سواء المُعارض منها للنظام والمؤيد له. كل ماسبق يهدد بقوة تماسك وقوة هذه المؤسسات المركزية للدولة وربما يحولها لطرف فى الصراع ولايجعلها مؤسسات كابحة للتحريض ونشر الكراهية بين المصريين.

مؤشرات الحرب الأهلية فى مصر

بعد استعراض هذه الخرافات القاتلة نجد أن نيران الحرب الأهلية تقترب من الساحة المصرية وبقوة، ولخطورة هذه القضية ومركزتها وأثرها على مستقبل مصر والمنطقة العربية؛عمقت النقاش حول مؤشرات الحرب الأهلية فى مصر مع العديد من الخبراء المصريين وغير المصريين فى هذا المجال حتى تتضح لنا حقيقة الأمر بشكل أعمق بعيدًا عن الانفعال والتهويل الذى يُغلق مجال التفكير والتدبير ويحجب الرؤية؛ بهدف الإجابة عن هذا السؤال المركزي:

هل مصر فعلًا مهددة بوقوع حرب أهلية؟

أم أن هذا الأمر مبالغ فيه وغير حقيقي؟

ومن أجل فهم البيئة السيكولوجية التى تحتضن النزاعات الأهلية والتوترات الاجتماعية وُتحفزها يشرح لنا الباحث التونسي/ حسن بن حسن- المتخصص فى الفلسفة الغربية- الظروف النفسية التى تسيطر على المجتمع المُهدد بالحرب الأهلية فيقول: فى حالات النزاع الاجتماعي الحاد بين مكونات المجتمع الواحد سواء كان النزاع

ذا خلفية طائفية مثل النزاع بين السنة والشيعة أو ذا طبيعة سياسية صراعية يصبح كل مكون اجتماعي فى نظر الآخر المخالف له هو شيطان رجيم ليس فيه ذرة من خير وبقية من إنسانية، ويجب التخلص منه لأنه أصبح شرًا مُطلقًا، وينتج عن هذه الحالة من العداء أن ينغلق كل مكون على نفسه فلا يقبل التوجيه والنقد إلا من داخله فقط ويُصاب بحالة تسمي(**انغلاق الذات**) ويبدأ كل طرف متورط فى الصراع فى نسج قصصه الخاصة به عن طبيعة الصراع، ويصبح لكل مكون مصادره الخاصة فى الأخبار والتصورات، ويسود بين الجميع منطق الثأر والانتقام وتنتشر فى المجتمع حالة من الخوف والقلق على الحاضر والمستقبل" وفى ضوء هذه المُقدمة التى تفضل بها الأستاذ/ حسن بن حسن نُدرك أن مصر باتت تتوفر فيها مؤشرات قوية على حدوث حرب أهلية خاصة بعد يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ وماتبعه من أحداث سياسية مفصلية عميقة، فأطراف الصراع السياسي المُنخرطة فى النزاع وصلت لمرحلة كبيرة من الكراهية والعداء والتحريض ضد بعضها البعض، فالصراع السياسي القائم الآن أصبح له آثار اجتماعية غائرة وصلت لمستوي العداء بين أفراد الأسرة الواحدة والشارع الواحد والقرية الواحدة!!

ولذلك يعتبر د. عصام عبد الشافي، أستاذ العلوم السياسية، جامعة رشد التركية

الحديث عن احتمالات الحرب الأهلية يرتبط بالعديد من الاعتبارات، أولها العوامل الدافعة نحو هذه الحرب، وتتمثل في الممارسات السلبية من جانب الأجهزة الأمنية والعسكرية في مختلف المحافظات وتحديدا في شبه جزيرة سيناء، هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية ظهور عدد من التكوينات والحركات التي تتبني العنف وتقوم بعمليات نوعية ردًا على ممارسات هذه الأجهزة، ومن ناحية

ثالثة تنامي اليأس والإحباط بين قطاعات واسعة من الشباب والمواطنين جراء تدهور الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية منذ ثورة يناير وحتي الآن.

ويتابع د/عبد الشافي «**وفي المقابل توجد مجموعة من العوامل التي يمكن أن تشكل حائط صد في مواجهة هذا السيناريو لعل في مقدمتها، وجود كيانات كبيرة تنظيمية يمكنها_ من خلال السيطرة على أعضائها_ وقف الانجراف نحو هذا السيناريو، مثل الإخوان المسلمين والتيارات السلفية، وكذلك تعدد الرموز الدينية والسياسية التي يمكنها التأثير في مسار مثل هذا السيناريو، يضاف إلى ذلك تأثير البيئة الدولية والإقليمية وإلى أي مدي يمكن أن تشكل دافع أم عائق أمام الدخول في هذا السيناريو. وفي إطار هذه الاعتبارات قناعتي الشخصية، أن الحرب الأهلية ليست بعيدة، ولكنها متوقعة لأن سلطة الانقلاب العسكري تدفع إليه دفعًا حتى تجد مبررات لقمعها من ناحية، وتجد فزاعة تسوقها أمام داعميها في الداخل والخارج**».

الخيط الناظم فى هذا الحوار مع الخبراء هو توفر العوامل الرئيسة والبيئة الحاضنة لحدوث حرب أهلية بين مكونات المجتمع المصري بدرجة كبيرة بمعنى أن سيناريو الحرب الأهلية ليس مستبعدًا إذا لم يتدارك المصريون الأمر بقوة ويسعوا نحو التوافق والوئام، فالباحث السياسي والصحفي أ/ عصام عبد العزيز يعلق بالتالي «**استخدام القوة الدموية في فض اعتصامي رابعة والنهضة، وما تبعها من حملات اعتقال عشوائية طالت أكثر من ٤٠ ألف معتقل، والحملات الإعلامية الممنهجة المحرضة على العنف و القتل ليل نهار هذا وغيره يُعتبر تربة خصبة لإشعال نار الحرب الأهلية التى ستأكل الأخضر واليابس**».

ولكن على الطرف الآخر يرى عدد من الباحثين أن مصر رغم ما فيها من نذر حرب أهلية إلا أنها غير مهددة بالوقوع فى براثنها المؤلمة فالباحث فى الشئون السياسية أ/ مصطفي عاشور يري أن خطوط الانقسام البشري والاقتصادي والديني غير متوازية ولكنها متداخلة، بمعني أننا لسنا أمام أقلية دينية تعاني ظلما اقتصاديا واجتماعيا وتعيش في منطقة جغرافية محددة ومعزولة..فمثل هذه الأمور تخلق شعورا بالهوية الموازية والرغبة في الانفصال أو الثأر أو الاحتراب الداخلي.. وهذا لا يمنع من حدوث احتكاكات وتأزمات مجتمعية في مصر لكن مسألة الحرب الأهلية مستبعدة، وما نستطيع أن نقوله في أوضاع مصر الحالية هو أزمات مجتمعية في علاقة بعض القوى والأطراف والمناطق مع السلطة قد تسقط ضحايا..لكنها لا تخلق انقساما أو حربا أهلية.

ويؤكد الدكتور النفسي/ أحمد عبدالله ما ذهب إليه عاشور بقوله " أتمنى أن لا تنزلق مصر إلى حرب أهلية على الأقل في الوقت الحاضر لأنه لاتوجد أسباب حقيقية لها ولا فوائد مترتبة عليها، فالمصريون خائفون و يتقاتلون لمصلحة أعدائهم الحقيقيين والقيادات المتناحرة تنتمي إلى نفس العقلية والتاريخ والمخيلة البائسة والعالم المتداعي حاليا. لكن إن قصر وعي المصريين عن إدراك الحقائق فيمكن جدا أن يتقاتلوا في حرب طاحنة على أوهام يتوهمونها وأساطير يتداولونها وستكون حربا سيلعنهم عليها أبناؤهم لأنها ستكون حربًا بلا معنى ولا جدوى ولاخلاف حقيقي أو هدف.

فى الختام أجد أن القاسم المُشترك بين كل الخبراء المشاركين فى التحقيق أن أوضاع مصر الاجتماعية والسياسية تحتاج وبشكل عاجل لمبضع جراح رحيم يجمع شتات الشعب ويبسط رداء العدالة والمساواة ويسعى لتحقيق حلم ثورة ٢٥ يناير الذى جمع المصريين

على هدف واحد "عيش حرية عدالة اجتماعية" حتى يُبعد مصر الحبيبة عن أتون الحرب الأهلية.

العقلية العسكرية وتهديد السلم الأهلي

ويتبين لنا بشكل عام مما سبق أن تولى العسكريين المُقاتلين بشكل عام زمام القيادة كاملة فى مصر والمجتمعات والدول والمؤسسات بعيدا عن سيطرة المدنيين أمر بالغ الخطورة والتعقيد؛ فالمؤسسات العسكرية والأمنية لها نظام حاكم للأفكار، ورؤية نفسية خاصة يتم غرسها فى عقول وقلوب كل من يلتحق بها وينتسب إليها، وهذه الحزمة من الأفكار والتصورات قد تكون صالحة لإدارة شؤون المؤسسات العسكرية والأمنية داخل الثكنات وساحات الحرب لتحقيق أقصى درجات الانضباط والتواصل بين القيادات والجنود وقت المعارك والالتحام مع الخصوم، ولكن تطبيق هذه الأفكار الحاكمة للعقل العسكري على الحياة المدنية يسبب مصائب كبيرة، وإخفاقات بالغة، سأتناول هنا أهم الأفكار الرئيسة التى تستولى على العقل العسكري حيثما حل أو ارتحل لنُدرك مدى خطورة هيمنة العقل العسكري على الفضاء المدنى والسياسي والاجتماعى سواء على المستوي المحلى أو على العربي و العالمي.

الخبرة التاريخية

قررت اليابان رفع الراية البيضاء والاستسلام لدول الحلفاء فى الحرب العالمية الثانية لتنسحب من الساحة العسكرية بعدما لحق بها الأذى البالغ والكبير من جراء الحرب فكان الرد الأمريكي هو الهجوم النووي على هيروشيما وناجازاكي في أغسطس ١٩٤٥!!

انهزمت ألمانيا فى الحرب العالمية الأولى وقررت الانكفاء على نفسها وإعادة بناء ما دمرته الحرب فكان الرد من الدول الأوروبية المنتصرة هو فرض الغرامات الباهظة على الألمان واقتطاع أجزاء من

التراب الألمانى لصالح الدول المنتصرة والقيام بطلعات جوية من الدول المُنتصرة لتدمير المتاحف والمعامل الألمانية لتحقيق أكبر قدر من المهانة والإذلال للشعب والأمة الألمانية.

فى حرب الخليج الثانية فى العام ٢٠٠٣ قدم العراق تنازلات ضخمة للمجتمع الدولى وفتح منشأته العسكرية للتفتيش وأخضع كل مفاصل الدولة السيادية للرقابة الدولية ولكن أصرت القيادة العسكرية الأمريكية وحلفاؤها على تفكيك وتدمير العراق بشكل كامل!!

سيكولوجية العقل العسكري

كل ما تقدم يؤكد لنا أن العقل العسكري له صفات ضارة على السلم الأهلى والاجتماعي عندما يقود الشعوب والبلاد بدون رقابة مدنية؛ لأنه يتمتع بجملة من الصفات الخاصة والحصرية به ومنها:

أولًا: أنه عقل صفري أُحادي النظرة لايؤمن بالحلول التفاوضية ولا يعمل بفلسفة دع الجميع يربحون فى النزاع، وإنما النفسية العسكرية قائمة على فكرة لابد من تكسير الخصم وشل حركته وتدمير قدرته على الحركة وضرب نقاط قوته بقسوة ثم بعدها يبدأ التفاوض والحوار، وهذا قد يكون مفهوما فى ساحات المعارك، لكن المشكلة الكبري تبرز عندما تتولى قيادة عسكرية زمام قيادة دولة من الدول أو مجتمع من المجتمعات ستتحرك فى اتخاذ قراراتها بناء على هذا العقلية الحاكمة وستنظر لكل تدافع فى المجتمع المدنى وصراع سياسي بين الأحزاب باعتباره صراعًا عسكريًا، لابد من تكسير عظام الخصوم فيه وتركيعهم، ثم بعدها يبدأ الحديث معهم؛ وهذا يسبب كوارث قاتلة ومصائب كبيرة تحل بالمجتمع والدولة والسلام العالمي

ثانيًا: تنوع المجتمع جبهات قتال العقل العسكري يعتبر التنوع الاجتماعي الموجود فى المجتمع جبهات قتال يجب أن يحرص على

عدم تواصلها واتحادها وتناغمها لأن فى ذلك خطر عليه وعلى سيطرته على زمام الأوامر تماما كما تعلم فى الكليات العسكرية فلسفة تقطيع أوصال العدو وعدم السماح له بتوحيد وتجميع قواته البرية والجوية والصاروخية، وهذه السياسة والفلسفة العسكرية عندما تُطبق على الحياة المدنية تسبب العديد من الأزمات والحروب الأهلية الطاحنة، فالحياة السياسية قائمة على التناقض و التطاحن بين الأيديولوجيات المختلفة؛ فهناك أحزاب تتبنى الرؤية الاشتراكية، وأخرى تُنادي بالليبرالية، وثالثة تؤمن بالأيديولوجية الإسلامية، وفى هذه الحالة لا استقرار للمجتمع إلا بالحوار والتواصل والتفاوض وتقديم التنازلات بين الأطراف وعقد التحالفات والصراع عبر صناديق الاقتراع، وكل هذه الأشياء السابقة لا يتحملها العقل العسكري الذى لايعرف سوى لغة الحسم وتحقيق الانتصار بالضربة القاضية ولمس الأكتاف.

ثالثًا: المخالف خائن ويزيد من تعقيد الأمر أن العقل العسكري مبنى أيضًا على أن مخالفة الأوامر العسكرية جريمة كبري قد تصل عقوبتها للإعدام وقت الحروب– وعندما كنت أخدم بالجيش كنت أرى مدى الفزع الذى ينتاب الجندى عندما يصفه أحد القادة بأنه يكسر الأوامر لأن هذا يعنى أن هناك عقابا أليما ينتظره، فلك أن تتخيل سقف الحرية والعدالة فى المجتمع عندما تتولى قيادة عسكرية زمام القيادة فيه؛ حيث سيصبح كل مخالف فى الرأى فى مخيال القيادة خائن، وضد الأمن القومى ومصالح البلد العُليا ينبغى محاكمته، والتضيق عليه؛ لأن العقل والنفسية العسكرية لم تتدرب على أن تنوع الآراء وتعدد الحلول ثراء للمجتمع وللدولة وللأمة. وإنما النفسية العسكرية تنظر للعالم وللمجتمع والناس على أنهم أفراد فى

كتيبة عسكرية ينبغى منهم تنفيذ الأوامر بدون مناقشة ولاتفكير ولا أخذ ولا رد.

كيف تنجو مصر من الحرب الأهلية؟

مسئولية نجاة مصر من شر الوقوع فى أتون الحرب الأهلية انطلاقًا من الخلاف السياسي الحاد والصراع الأيديولوجي التاريخي بين الجيش والإسلاميين يقع على عاتق كل المصريين المخلصين؛ فكل مؤسسة أوهيئة أوجهاز أوحزب أوجماعة ينبغي عليها فى هذه اللحظة الفارقة فى تاريخ الوطن أن يُقدم جهدا يُساهم فى تأمين الجبهة المصرية الداخلية من خلال عدم إلقاء الحطب فى النيران المُشتعلة، ولكن المسئولية الكبرى تقع بشكل واضح على الأطراف الرئيسة المُشتكبة فى هذا النزاع، وأولها المؤسسة العسكرية، وثانيها جماعة الإخوان المسلمين، وثالثها الشباب الثائرون والغاضبون لأنهم لو قرروا الانصياع لنداء العقل والحكمة وعدم التعاطي مع الصراع السياسي بالعقلية الصفرية؛ نكون قد قطعنا شوطا كبيرا فى إبعاد شبح الحرب الأهلية عن مصر،ولأهمية دور الجيش والإخوان المسلمين والشباب الغاضبين فى تسوية النزاع القائم سأركز الحديث عليهم فى الصفحات التالية:

أولًا: إلى المؤسسة العسكرية

الجيش المصري له فى وجدان المصريين ومشاعرهم منزلة مُقدرة، فالدولة المصرية الحديثة ساهم فى تكوينها ونشأتها الجيش بداية من تجربة محمد على التاريخية، مرورًا بتجربة الضباط الأحرار فى عام ١٩٥٢ وانتهاءً بانتصار السادس من أكتوبر عام ١٩٧٣، وهذه المكانة السامية تستند على ميراث تاريخي قديم يعتمد على أن الجيش هو حامى حمى الديار والحدود من العدوان الخارجي، لم يتورط عبر تاريخه الطويل فى معارك داخلية دموية مع مكونات الشعب المصري

المُختلفة؛ وبناء هذه الصورة الذهنية الناصعة فى وجدان المصريين عن الجيش استغرقت العديد من السنوات، وسيلًا من الجهود الإعلامية والثقافية والفنية، وتعرضت كذلك للعديد من الانكسارات والإخفاقات خاصة بعد هزيمة ١٩٦٧، فلم يتم ترميم هذه الصورة الواجدنية بشكل جاد إلا بعد انتصار القوات المُسلحة فى يوم٦ أكتوبر وعبورها لخط بارليف الحصين، ثم تدعمت هذه النظرة الشعبية الإيجابية تجاه الجيش لدوره فى ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ وتدخله لعزل الرئيس/ مبارك، ثم شغبت أشياء كثيرة على هذه الصورة فى فترة حكم المجلس العسكري للبلاد عقب الثورة، ثم أصبح الوجدان الجماهيري العام تجاه الجيش أكثر صفاءً ونقاءً بعد تسليم المجلس العسكري السلطة لأول رئيس مصري مُنتخب بشكل مباشر يوم الأحد ٢٤ يونيو ٢٠١٢، ثم تسارعت الأحداث وتطورت حتى وصلنا إلي يوم ٣٠١٣/٧/٣ عندما تدخل الجيش ومن خلال وزير دفاعه الفريق أول/ عبد الفتاح السيسي وقام بعزل الرئيس/ محمد مرسي، و من هنا بدأ الخطر حيث بدأت صورة الجيش تهتز فى وجدان قطاعات غير قليلة من الشعب وخاصة شريحة الشباب، فأصبح هناك نقاش مجتمعي حول دور الجيش ومهامه وفلسفة عمله؟؛ ولذلك من المفيد للجيش والدولة المصرية أن تراجع المؤسسة العسكرية سياساتها الداخلية ورؤيتها الإستراتيجية حول علاقتها بالشأن السياسي، وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية فى ظل أجواء ثورات الربيع العربي، وارتفاع سقف طموحات الشعب المصري نحو الحرية والمساواة والكرامة، و سعيه إلى تطبيق الشفافية على كل مؤسسات الدولة بما فيها الجيش؛ لذلك سيكون من المفيد انفتاح العقل العسكري المصري على الأفكار المركزية التالية:

- العقل العسكري فلسفة بنائه وإعداده مناسبة للفعل القتالي وللاشتباك النضالى على جبهات المعارك وغير مُعد للعمل فى الشأن المدني والثقافي والسياسي والاجتماعي.
- الشأن السياسي والاجتماعي قائم على فلسفة التنازلات المتبادلة، وجلسات التفاوض الممتدة، وعلى التوازنات الثقافية والاجتماعية المُعقدة، والعقل العسكري مبنى على استراتيجية الحسم وتكسير العظام؛ لذلك تدخله فيها مُربك للشأن السياسي وللجهاز العسكري.
- نهوض المجتمعات وتقدم الأمم وتحرر الشعوب مسألة معتقدة لايمكن لفصيل واحد أو لمكون اجتماعي واحد أو لجهاز عسكري ضارب القيام بها وحده دون الآخرين.
- تدخل الجيوش فى الشأن السياسي والمدنى المُباشر قاد العديد من الجيوش نحو الانقسام والفرقة، والتخبط الاستراتيجي؛ فكان الضرر بالغًا على مصالح البلاد العليا وعلى تماسك القوات المُسلحة الداخلي.
- لايمكن تحقيق الأمن القومي للشعوب والمجتمعات والدولة بدون وجود توافق مجتمعي وعقد اجتماعي يضبط مسارات ومجالات واختصاصات وطبيعة العلاقات المدنية العسكرية.
- وجود جيش قوي ومهمين وسط مجتمع ضعيف ومتصارع وغير متماسك أكبر مهدد للاستقلال الوطنى والتحرر القومي ومنذر بتصدعات عسكرية واجتماعية متعددة.
- استقرار الجيوش والمؤسسات العسكرية قائم على ثقافة إطاعة الأوامر وتنفيذ التعليمات، وحياة المجتمعات

وحيوية الشعوب قائمة على فلسفة الحوار وانتشار الحريات ومناقشة السياسات، فمحاولة قيادة المجتمع وفق الثقافة العسكرية مزعج للمجتمع ومُربك للجيش.

- الإستراتيجيات العسكرية تعتمد على الرؤية الكلية لميدان المعركة والسيطرة الكاملة على تحرك القوات، وديمومة الاتصال بها، وخضوعها للتوجية والتصويب، وحركة المجتمعات والمكونات الاجتماعية و الأحزاب السياسية على العكس من ذلك فهي قائمة على الاستقلالية والتدافع والتعارض، فمحاولة السيطرة على المجتمع وفق الإستراتيجية العسكرية مُعيق لتقدم المجتمع وكارثي على مستقبل الجيوش.
- العقل العسكري ينتصر فى الجبهات القتالية لأنه يتحلى بالحذر والترقب واقتناص الفرص واستغلال الثغرات والتركيز على نقاط ضعف العدو، والعقل الاجتماعي قائم على بناء الثقة وتجسير الفجوات وبناء الجسور وعقد التحالفات واستغلال نقاط القوة، وعندما ينتقل عمل العقل العسكري من جبهات القتال لفضاء الحياة المدنية يُصاب المجهود العسكري والمجتمع بأضرار بالغة على المستوي الإستراتيجي والعسكري بشكل يُضعف مناعة الدولة أمام الأعداء الخارجيين.

وبناء على ما سبق أعتقد أن من مصلحة مصر الوطن والشعب والأمة والمؤسسة العسكرية جميعًا أن لا يشتبك الجيش المصري بالشأن السياسي، وأن يتفرغ لبناء قدراته العسكرية والإستراتيجية بعيدا عن ضجيج العمل السياسي والثقافي والاجتماعي حتى يقطع الطريق أمام امتداد نيران الحرب الأهلية بين مكونات المجتمع المصري المُتنوع التى ستأتى على الأخضر واليابس فى مصر لاقدر الله.

ثانيًا: إلى الإخوان المسلمين

جماعة الإخوان المسلمين حركة سياسية ودعوية مصرية يمتد عمرها لقرابه قرن من الزمن منذ أسسها الإمام/ حسن البنا عام ١٩٢٨ على ضفاف القناة فى الإسماعيلية، ولها بطولات فى مواجهة المحتل الإنجليزي ،وقدمت العديد من الشهداء ضد العصابات الصهيونية على أرض فسلطين، وفكرها العام، وأدبياتها المُعتمدة قائمة على نبذ العنف، وهى مدرسة فكرية خرجت العديد من الكوادر المصرية على كافة المستويات؛ فقد كان الرئيس/ عبد الناصر عضوًا فى تنظيم الإخوان قبل ثورة ١٩٥٢، وكذلك المُفكر أنيس منصور قبل أن يتركها، مثلة كذلك كل من (**الشيخ/ حسن الباقوري، والعلامة/ محمد متولي الشعراوي، والشيخ محمد الغزالي، ووزير الأوقاف السابق/ عبد العزيز كامل**)، وكما ينتمي للإخوان مئات الآلاف من المصريين. والإخوان وبشهادة الجميع كانوا شركاء مع كل المصريين فى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، ووصلوا لسدة الحكم من خلال فوز مرشحهم الرئيس الدكتور/ محمد مرسي عبر انتخابات ديمقراطية بإشراف القضاء المصري، وتواصلت معهم كافة مكونات الوطن السياسية والاجتماعية والدينية بالحوار، والنقاش، والتفاوض حينًا، والتحالف والمُشاركة أحيانًا بما فيهم المؤسسة العسكرية، ثم وقع الحراك الجماهيري المشهور يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ والمُطالب للرئيس/ محمد مرسي بالتنحي أو إجراء انتخابات رئاسية مبكرة، ثم تلى ذلك الحراك تدخل الجيش فى الشأن السياسي بشكل مُباشر فأعلن يوم ٢٠١٣/٧/٣ عزل الرئيس محمد مرسي، ونتج عن ذلك صراع سياسي واجتماعي حاد مازالت حلقاته دائرة حتى الآن، وبدون الدخول فى التفاصيل من ناحية من المُخطىء ومن المصيب، واتساقًا مع الموضوع محل الاهتمام وهو كيف تنجو مصر من الحرب

الأهلية؟ ينبغي على الإخوان المسلمين مراجعة أخطائهم الإستراتيجية والفكرية والإجرائية التى ساهمت بدرجة من الدرجات فى وصول مصر لهذا المشهد السياسي البائس وفق التالي:

أولًا: مراجعة الأفكار المؤسسة والجذور العميقة التي تقف خلف الأيديولوجيا التي انطلق منها المؤسس حسن البنا، ومقاربتها مع تقدم الزمن وتطور حركة الأفكار؛ فالبنا على سعة علمه وذكائه تحرك وسط البيئة الثقافية والاجتماعية التي عاش فيها وانتمى إليها، ففي عصره سادت المدارس السياسية التي تؤصل وتُنظر للأفكار الشمولية والتنظيمات الحديدية التي تسعى إلى الهيمنة على المجتمعات المحلية، ثم التحرك للسيطرة والهيمنة على الدول المجاورة، مثلما فعلت ألمانيا في الحرب العالمية الثانية؛ لذلك نلمس تأثر البنا بتجربة الزعيم هتلر عند مطالعة كتابه (الرسائل)، خاصة عندما يقول: إن القرآن الكريم يقيم المسلمين أوصياء على البشرية القاصرة، ويعطيهم حق الهيمنة والسيادة على الدنيا لخدمة هذه الوصاية النبيلة، وإذا فذلك من شأننا لا من شأن الغرب ولمدنية الإسلام لا لمدنية المادة. فقد صاغ البنا رحمه الله في تلك الفترة مقاربة إسلامية تهدف إلى السيطرة على المجتمع والتمكن منه، وهذه الفلسفة ربما كانت مناسبة في وقتها وزمنها، أما الآن فلا أعتقد أنها نافعة وفاعلة في ظل المتغيرات العالمية، والسنن الكونية، ومقاصد الإسلام الكبرى التي تهدف إلى تحرير البشرية لا الهيمنة عليها.

ثانيًا: مراجعة الأيديولوجيا الحاكمة للحركة والمؤسسة لكل سياساتها التربوية والسياسية، فمدرسة البنا الأيديولوجية قائمة على أن سبب تخلف المجتمعات المسلمة هو بعدها عن الإسلام، وأن السبيل للنهوض بها هو العودة للإسلام من خلال بناء الفرد المسلم، والأسرة المسلمة، والمجتمع المسلم، والدولة المسلمة، ثم الخلافة

والتبشير بأستاذية العالم، وفي سبيل ذلك صاغ مجموعة من الشعارات والمسلّمات التي أصبحت من ركائز الإسلام عند العديد من المسلمين، وهذه المصطلحات والشعارات أنتجها البنا وفق فهمه للإسلام وتعاليمه منذ قرابة قرن من الزمان، وأعتقد أنها بحاجة إلى التدقيق والتصويب في ضوء التجارب السياسية الإسلامية للمجتمعات المسلمة، خاصة في السودان، وإيران، وأفغاستان، والسعودية، وباكستان من جانب، ويُضاف لذلك أيضًا رأي العديد من علماء الاجتماع الذين يرون أن سر تخلف المسلمين يرجع إلى الاستبداد والفقر والفرقة وليس لبعدهم عن الإسلام.

ثالثًا: مراجعة السياسات الحاكمة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ حصل انكشاف واضح متعلق بعدم وجود سياسات شفافة داخل الحركة تضبط إيقاعها داخليًا، وتجعلها أكثر قبولًا مجتمعيًا؛ فعدم التمييز بين السياسات الخاصة بالأنشطة الدعوية والسياسية داخل الإخوان شغب على سمعة وأداء الجماعة، فالأنشطة الدعوية والخيرية تنجح وتُثمر بقدر عدم انحيازها لرؤية فصيل سياسي معين، ووقوفها على مسافة واحدة من الجميع من دون تمييز أو إقصاء، فهي أنشطة قائمة على فلسفة ﴿ ئۇ ئۆ ئۈ ئې ئې ئى ئى ﴾ [الأنعام:٩٠] ، وأما المنافسة السياسية والصراع السياسي فهما يرتكزان على السجال والصراع، وبالتالي عدم تمييز الإخوان بين الدعوي والسياسي أربك الجماعة داخليًا وأزعج القوى السياسية خارجيًا. ومن معالم عدم دقة السياسات الداخلية للجماعة الاضطراب في تصعيد الكوادر القيادية، فالجسد العام للجماعة شابَ، ولكن الكتلة القيادية للجماعة يتحكم فيها الشيوخ، وهذا حرم الحركة من الاستفادة من حيوية ومرونة ومغامرة جيل الشباب في فترة مفصلية في عمر الجماعة والوطن.

رابعًا: تصويب الوسائل المتبعة أهم وسائل الإخوان المُتبعة تاريخيًا لتحقيق أهدافهم وهي بناء تنظيم قوي عالمي وسري ذي قيادة هرمية، وهذه الوسيلة بعد قرن من الاستخدام أعتقد أنها تحتاج إلى دراسة وتأمل وفحص، فوجود تنظيم عقائدي قوي داخل الدول الوطنية ذات النشأة العسكرية أمر مستفز للجهاز الأمني يجعل احتمالات الصدام والاشتباك قوية جدًا؛ فالتجربة المصرية في عهد عبد الناصر، والسادات، وعبد الفتاح السيسي شاهدة على ذلك، وبالتالي ينبغي للحركة أن تراجع كل الوسائل المتبعة لديها بما يضمن لها تجنب الأخطاء والمحن التي وقعت فيها ويحقق لها أهدافها بأقل الخسائر والتضحيات الممكنة؛ فالإصرار على تقديس الوسائل واعتبارها من الثوابت الإيمانية أمر يتنافى مع مستجدات العصر ووقائع التاريخ وحقائق الجغرافيا.

بناء على ما سبق ينبغي على الإخوان المسلمين مراجعة مسيرتهم بشكل استراتيجي وألا يكتفوا بمراجعة الوسائل والسياسات فقط من دون المرور على محطة نقد الأفكار المؤسسة للإخوان، والأيديولوجيا المتبعة للجماعة؛ فالتجديد في الوسائل من دون نقد الأفكار المؤسسة والأيديولوجيا الحاكمة لن يقود إلى تحول استراتيجي حقيقي تستفيد منه الحركة والمجتمع والأمة.

ما فائدة هذه المراجعات الآن للإخوان وللمجتمع وللدولة وما تأثيرها على فض النزاع القائم؟ قيام الإخوان المسلمين بهذه المراجعات العميقة سينتج عنه إعادة قراءة جديدة وتقييم عاقل ومُنصف لمشهد الصراع السياسي الآن من زاوية أخري سيجعل عقل الجماعة يُفكر في خيارات أخري أقل حدة وبعيدة عن فلسفة العمل بالعقلية الصفرية القائمة على خسارة جميع الأطراف!!، وسيُشجع العديد من محبى السلام وحقن الدماء من التحرك نحو طرح

البدائل وتقديم الحلول للخروج بمصر والإخوان والجيش والشباب من دائرة الصراع والانتقام إلى شاطىء التواصل والتفاهم والحوار، وإلى إبحار مصر نحو فضاء الحرية والكرامة والمساواة بدون إقصاء أو تخوين لأحد، فكما قال العلامة الراحل محمد عبد الله دراز: اتفاق مُجحفٌ خير من انتصار دامي.

ثالثًا: إلى الشباب الغاضبين لا تنخرطوا فى العنف بعد الحديث إلى الأطراف المنخرطة فى النزاع والصراع السياسي فى مصر بشكل مباشر وحاد انتقل إلى الشباب المصري الغاضب الذى يمثل قرابة ٦٥ % من إجمالي عدد الشعب المصري العظيم بهذه الرسالة الهامة والتى أعتقد أنهم لو استجابوا لها نكون قد أبعدنا شبح الحرب الأهلية عن مصرنا الحبيبية مسافات وآماد بعيدة.

إلى الشباب.. إياكم ودخول مزارع القصب!!

على الشباب المصري المُعارض والغاضب من تدخل الجيش فى الشأن العسكري بشكل مباشر الابتعاد عن خيار استخدام العنف، وعدم تكرار تجربة الجماعات الإسلامية العنيفة التى حدثت فى التسعينيات وكانت خسائرها كبيرة على هذه الجماعات وعلى مصر بشكل عام؛ ولتوضيح هذه الرغبة والتوصية للشباب الثائر أنقل لكم حواري مع زميلكم الشاب الجامعى الذي يدرس فى كلية الهندسة يذوب عشقا لمصر، ويؤمن بأن مستقبل البلد مرهون بتحقيق أهداف ثورة ٢٥ يناير (**عيش حرية عدالة اجتماعية**)، ومستعد أن يقدم روحه فداءً لهذه القيم التى ينادى بها، حيث قال لى: يا أستاذ مفيش حل هينفع غير استخدام القوة!! إحنا منذ عام بنقاوم فى الشوراع والجامعات، والأمن قتل بالرصاص الحى ثلاثة من زملائى بدم بارد!!!، ولى صديقان فى الزنزانة منذ عام!! خدنا إيه من السلمية بقى!! فقلت له كلامك صحيح لم يحدث تغيير فى الدنيا

إلا من خلال القوة والاحتشاد والعنفوان، ولكن بهدوء تعال أحكى لك هذه القصة التى كنت شاهدا عليها وعشت فصولا منها مع شاب مثلك كان مملوءًا بالحماسة والاندفاع وبعدها قرر هتعمل إيه وهتمشى إزاى.

من المُدرج إلى مزارع القصب فى ساحة جامعة القاهرة وتحديدا فى كلية الآداب، قسم الجغرافيا فى العام ١٩٩٤ كان لنا زميل اسمه عبد الحميد كان شابا خلوقا، هادئ الطبع، قليل الكلام، لا يكاد أحد فى الدفعة يشعر به، وكان مواظبا على الحضور فى السنة الأولى، ثم بدأ تواجده يقل تدريجيا حتى جاء العام الدارسى الثانى وإذا أثره قد اختفى تماما من الكلية فلا يكاد يراه أحد، وكنت قد تعرفت عليه فى بداية العام الدراسى الأول، ومن النقاش معه عرفت أنه ينتمى لأحد التيارات الإسلامية التى كانت ترى العنف سبيلا للتغيير، وهذا عكس ما كنت أؤمن به، فأنا أرى أن اتباع النضال الدستورى لنيل الحقوق والحريات كان مفيدا فى تلك الفترة، وسبب غياب عبدالحميد يرجع إلى انخراطه فى أنشطة الجماعات العنيفة وترتب على ذلك أنه ترك فضاء الجامعة، وانقطع عن الدراسة، وانفصل عن الطلاب، ودخل فى صراع عنيف مع أجهزة الدولة، واستقر به المقام مطاردا فى أقاصى الصعيد وسط حقول القصب وشعاب جبال البحر الأحمر فى الصحراء الشرقية، ثم قبض عليه بعد ذلك وقضى فى السجون أعواما مديدة، ثم خرج مؤخرا فى أعقاب ثورة يناير ٢٠١١ بعدما خسر شهادته الجامعية والعديد من خبرات الحياة، وطبعا لم ينجح فى تغيير شىء فى مصر، وعلى الرغم من كل هذه التضحيات التى قدمها هو وغيره من الشباب الذين هم على فكره ومنهجه، لكننى وجدت أن جميع الطلاب فى القسم والكلية لا

يعرفونه ولا يتعاطفون معه وغير مقتنعين بمساره ومسيرته، وربما يمتد هذا الأمر إلى مسقط رأسه ومكان نشأته.

لماذا لا تتعاطف الجماهير؟

وبعدما انتهيت من سرد هذه القصة قال لى الطالب الثائر: لماذا لا تتعاطف الناس مع عبد الحميد وهو طالب معهم؟، وكان يريد الحرية والعدالة لهم وضحى من أجل مستقبلهم؟!

فقلت له يا عزيزى السبب هو أن عبدالحميد كان يُفكر مثلك تماما الآن، معتقدا أن استخدام القوة الصلبة واستخدام السلاح والعنف والقتل سوف يقود إلى التغيير، ويحقق الحرية والعدالة والمساواة، ونسى أن القوة الحقيقية المطلوبة لإنجاح أى تغيير اجتماعى أو سياسى تكمن فى وجود تأييد جماهيرى عريض واسع ومنتشر فى طول البلاد وعرضها، مؤمن بمسار الثورة والتغيير وقادر على احتضان الثوار والمقاومين، فالحرب الأخيرة فى غزة أكدت أن المقاومة العسكرية وحدها غير مجدية إذا فقدت الظهير الشعبى والتأييد الجماهيرى السابغ.

فمن الأخطاء المتكررة التى يقع فيها الثوار هو الانفصال عن المجتمعات والرأى العام بدافع المشاعر المتأججة والنوايا الصادقة والأيديولوجيا الكثيفة التى تحجبهم عن الرؤية، وهنا انفعل الشاب وقال لى: يعنى نقعد فى البيوت بقى ونلبس الطُرح ونسيب البلد تضيع؟!

قلت له: كلامك مش صحيح هذه المرة، ولكن المطلوب منك ومن زملائك أن تعمل وتتواصل مع الجماهير والطلاب وتطرح عليهم قضيتك بشكل مبدع ومبتكر ومناسب لهم، بعيدا عن الانفعال والتوتر، فالزمن والوقت لصالح الثورة والثوار لا تتعجل قطف الثمار، ابن قدراتك السياسية والجماهيرية والإعلامية وراهن على

المستقبل وتجنب المعارك الخاسرة والمستنفذة للجهد والوقت والمال، وراجع أخطاء الثوار المعاصرين، واختر وسيلة للتغيير تتناسب مع مجتمعك بعيدا عن السقوط فى نفق العنف الذى سيخسر فيه الجميع حتى تتجنب مصير صديقنا عبدالحميد.

وعند هذه النقطة بدأ الشاب يطرح أسئلة أخرى أكثر عمقا تتعلق بكيفية تنفيذ وتطبيق هذه الأفكار السابقة على أرض الواقع، فطلبت منه أن نكتفى هذه الليلة بهذا الجزء، ولكن على وعد باستكمال النقاش فى مرة أخرى.

صديقي الشاب الجامعي الذى كاد أن يكفر بالسلمية والنضال الدستوري كطريق لنيل الحرية، والعيش بكرامة إنسانية على أرض أم الدنيا مصر، وبعد تحذيري له سابقًا من اللجوء إلى العنف واستعمال السلاح حتى لا يكرر تجربة الجماعات الإسلامية العنيفة في التسعينيات عندما استخدموا مزارع القصب كمنطلق لشن الهجمات على أجهزة الدولة والقيادات الأمنية جاءني بسؤال جديد هذا اليوم فقال يا أستاذ: الزعيم ماوتسي تونج الشجاع الذى حارب الأسرة الحاكمة الظالمة في الصين والاستعمار معها رفع شعارًا ثوريًا هامًا وهو الثورة تبدأ في حقول الأرز!!، وانطلق وسلح الفلاحين فحاربوا وانتصروا. مش كدا ولا إيه؟

الثورة تبدأ في حقول الأرز، قلت له صحيح. معلوماتك الآن أصبحت أكثر دقة وأعمق من تلك التي كنت تستخدمها في النقاش الأول، فتعال نرى العم ماوتسي تونج قصته إيه بقى مع الثورة والتغيير؟ وليه فعلًا اتجه إلى حقول الرز؟ قلت له عمومًا هذه فرصة للعودة إلى كتابي الصادر في عام ٢٠٠٧ والذى عنوانه «**حركات التغيير والحراك الجماهيري**»، فقد أوردت فيه قصة ماو مع الفلاحين، في أكتوبر سنة ١٩٢٧م اتخذ «**ماو تسي تونج**» قرارًا هامًا بالانتقال إلى

الجبال في تسينجكانج؛ لبناء قاعدة وبناء صف جديد من جيش التحرير.

وكان عدد من قادة الحزب الشيوعي غير متفقين مع هذه المبادرة، فلم يكن هناك خلال هذه الفترة سوى أربعة ملايين عاملًا في الصين كلها، مقارنة مع ٥٠٠ مليونًا من الفلاحين، لكن هؤلاء القادة كانوا يرون أنه رغم ذلك ينبغي للثورة أن تنطلق من المدن.. لكن «ماو» كان له رأي مخالف؛ إذ كان يقرُّ أن الثورة المضادة كانت قوية، بينما الثوريون ضعفاء ومشتتون؛ لهذا كان ينبغي في نظره الذهاب إلى الريف، حيث كانت خطته هي بناء قاعدة ارتكاز كفيلة بمنح الدعم الاقتصادي والسياسي للنظام الثوري الجديد، وكان يعتبر أنها الطريقة الوحيدة للحصول على الدعم الحقيقي من الجماهير، وطريقًا لتطويق المدن والاستيلاء على السلطة فيها فجعل «ماو» شعار المرحلة الجديدة: «**الثورة تبدأ في حقول الأرز**»، بعدما فشل شعارها الأول: «**الثورة تبدأ في مدن العمال**»، وتحول مسار الثورة الصينية جغرافيًّا من ساحات المدن العمالية إلى مزارع الأرز الفلاحية بمعنى الاعتماد على «**شريحة الفلاحين**» والذين يُمثلون فى هذه التجربة (**شريحة التغيير**) التى استطاعت حسم الصراع لصالح حركة ماو، وأصبحت شريحة العمال فى هذه التجربة هى شريحة البدء فقط التى انتهى دورها بتوصيل وحمل الفكرة إلى شريحة الفلاحين وفق رؤية القائد ماوتسى تونج الثاقبة فى تلك اللحظة، ونجح ماو تسي تونج في تكوين جيش من الحفاة، بلغ في بعض المراحل خمسين ألفًا من الجنود الأشداء، حقق من خلالهم أهداف حركته في الإقليم الصيني.

بين مزارع القصب وحقول الأرز هذه يا صديقي قصة لجوء الثورة الصينية للمزارع والفلاحين، فالهدف من تغيير اتجاه الثورة

من المدن إلى القرى لم يكن من أجل استخدام العنف المسلح ضد الثورة المضادة، وإنما كان الهدف منها توفير ظهير جماهيري عريض ومؤيد، وداعم للثورة؛ يوفر لها الزخم البشري والاقتصادي ويقدر على حمايتها من بطش الحكومة المركزية، فمن خلال ملاحظة حجم شريحة العمال فى وقت "ماو" فى الصين والتى كانت تُقدر بنحو أربعة ملايين فردًا لديهم القدرة على حمل السلاح واستخدام العنف، وأقوياء وأشداء بدنيا من ناحية، ولديهم أيديولوجية اشتراكية قوية وعميقة من جهة أخرى، لكنهم فى ذات الوقت يفتقدون الظهير الاجتماعي الحامى والمُقتنع بهم وبثورتهم يا صديقي، فالقائد ماو خالف توجهات الحزب الاشتراكي الذى يُقدس الوسائل ويُصر على الاعتماد على شريحة العمال فقط دون غيرها والذين هم فى الصين ليس لهم تأييد جماهيري واسع ولا يمثلون حاضنة اجتماعية قادرة على حماية الثورة، فالعبرة من قصة الثورة الصينية هى أن قوة أى ثورة تكمن فى حجم المؤيدين لها والمقنعين بها والقادرين على بذل التضحيات فى سبيلها وسط جموع السكان والجماهير فى داخل الدولة وخاصة من الأفراد العاديين الذى لا يحملون أيديولوجيا ولا ينتمون إلى الحركات والتنظيمات– رجل الشارع العادي– ثم بعد ذلك يا صديقي يأتى التفكير فى الوسائل سواء كانت عنيفة أو غير عنيفة أو تخضع لفكره النضال فوق الدستوري. فالقاعدة الثورية الأولى ياعزيزي هى (**إن القوة هي الجماهير الغفيرة**)؛ فاستخدام السلمية أو العنف أو النضال فوق الدستوري من قبل الثوار والمناضلين بدون قوة جماهيرية حاضنة ومؤثرة وعريضة يعد ضربا من الانتحار والسباحة عكس التيار، ترهق الثوار وتقتل روح الثورة فى نفوس الجماهير. وفى الختام أفصحت لهذا الشاب الجامعى عن سعادتى بالنقاش معه؛ فاليوم تقريبا نجحنا سويا فى تحرير مصطلح القوة من قيد التعريف الأحادى الجانب الذى يحصرها فى البندقية

والرشاش والقنبلة، وتمنيت له ولمصر مستقبلًا أفضل تشرق فيه شمس الحرية وتسود فيه سحاب العدالة وتفشو فيها قيم الكرامة الإنسانية بعيدًا عن الحرب الأهلية والفتن الطائفية. انتهي

توجيه الحديث إلى المكونات الثلاثية المُشتبكة فى الصراع السياسي الحاد فى مصر (**الجيش والإخوان والشباب**) هدفه الأول هو نزع فتيل الاشتعال والذى يُعد من أهم مراحل فض النزاعات الأهلية- وقف النزيف- ثم ينطلق الجميع بعدها نحو استكمال باقي ملفات صناعة السلام وعودة الاستقرار إلى المجتمع، وتوجيه المسئولية المباشرة لأطراف النزاع السابقين لاينفي بأى حال من الأحوال دور باقى المؤسسات والنخب والمكونات مثل دور الكنيسة المصرية، والأزهر الشريف، ورجال الدين والدعاة والخبراء والباحثين والمنظمات الخيرية والمدنية فى محاصرة النزاع وتضيق دوائر الصراع، فالمجتمع مدعو أن لا يقف موقف المشاهد والمُتفرج للأحداث فلابد لمؤسساته المُهتمة بالحقوق والحريات أن ترفع صوتها عبر المبادرات والأنشطة والندوات داعية إلى مقاومة التحريض والتخوين والشحن السياسي والطائفي بين مكونات المجتمع المصري، وأيضا مطلوب منها الضغط على أطراف الصراع ودفعهم إلى التعقل والاستماع لصوت الحكمة والعقل وتقديم مصلحة مصر والمصريين فوق كل الاعتبارات والأهداف الحزبية والمكاسب السياسية العاجلة و الضيقة.

مبادرة أمٍّ وَ زَوْجة

وفى إطار مسئولية الجميع عن وقف الاحتقان المجتمعي فى مصر طرحت مقترحًا بإطلاق مبادرة اجتماعية يوم ٢٠١٥/٤/٢٥ بعنوان (**إلى زوجات الضباط وأمهات الثوار**) ونشرت فى الصحافة المصرية هذا نصها:

تألمت وأنا أُشاهد الجنازة العسكرية للملازم أول/ أحمد سعد الديهي الذى سقط على مشارف مدينة الإسكندرية فى أحد المهام الأمنية، وكان ألمى أشد عندما شاهدت زوجته تبكى بحرقة وقد اكتست بالسواد حزنا على فراقه، وهذا الوجع الذى شعرت به هو نفسه الذى يُنغص علىّ حياتى كلما تذكرت دموع أم جاري الشاب وهى تبكى فى لوعة وحزن على فقدان فلذة كبدها الذى قُتل فى ميدان مصطفي محمود يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٣/٨/١٤ فى أثناء فض اعتصامى النهضة ورابعة العدوية، فالقاسم المُشترك بين زوجة الملازم/ أحمد، وأم زميلى/ محمد هو الشعور بالحزن وألم الفراق، فالملازم أجمع أهله على أنه سقط شهيدًا من أجل الوطن وزميلى محمد أهل بلدتنا يؤكدون أنه استشهد من أجل الحرية وكرامة الوطن، فأمهات الشهداء من الثوار وزوجات الضباط فى الجيش والشرطة الذين قتلوا بيد الغدر والخيانة هن اللواتى يدفعن الضريبة الأوسع ويتحملن التضحية الأكبر تحت نفس اللافتة وبنفس العنوان من أجل الحفاظ على مصر وشعبها!!، فإلى متى يستمر هذا النزيف فى فؤاد الوطن وقلوب الأمهات والزوجات؟ وما السبيل إلى وقف هذا المسار الدامى فى جسد الوطن؟ وماهى الوسائل الفاعلة والقادرة على كبح جامح هذا الجنون؟

قد نجد الإجابة فى استعراض تجارب الأمم التى مرت بأوقات عصيبة ودامية وكان فيها للنساء عمل نوعى ضاغط أجبر المُتعطشين للدماء على التوقف عن سفك الدماء وخراب الديار وفقدان الأنفاس.

أمهات الجنود الروس:

دخلت روسيا فى حروب طاحنة فى الشيشان قُتل فيها الكثير من الجنود الروس وتعمدت حكومة موسكو إخفاء عدد الضحايا من

الجنود الروس وخداع الرأى العام الروسي عن حقيقة المعارك الدائرة فى هذه البقعة الجغرافية، فما كان من أمهات الجنود إلا أن شكلن لجنة باسم أمهات الجنود الروس من أجل الضغط على الجيش الروسي لكشف الحقائق للرأى العام من حيث عدد الضحايا، وأمد المعارك، وأهداف الحرب، وقد شكلت هذه اللجنة ضغطا كبيرا على النخبة العسكرية الروسية وساهمت فى تقليص وقت وطبيعة المهمة العسكرية الروسية فى الشيشان.

حركة الأربع أمهات:

قامت أربع أمهات إسرائيليات فقدن أبناءهن إثر سقوط مروحيتهم في إحدى المعارك الإسرائيلية بجنوب لبنان، إبّان احتلال إسرائيل لها، بمظاهرة صغيرة على مفترق طرق بإحدى البلدات بشمال إسرائيل، احتجاجا على أن الحكومة الإسرائيلية، والتي أبدت استعدادها للانسحاب من جنوب لبنان في عام ١٩٨٥، لم تفعل شيئا خلال الـ ١٢ سنة الماضية من أجل العودة إلى داخل حدودها الدولية، بل سمحت لاحتلال الجيش الإسرائيلي بأن يستمر. مما نتج عنه خلال هذه الفترة مقتل المئات من الجنود الإسرائيليين، دون وجود سبب وجيه لذلك، ودون تحقيق أي هدف يذكر، فعدد القتلى بين أفراد الجيش في جنوب لبنان كان فى ازدياد؛ لذا لاقت رسالة الأمهات الأربع آذانًا صاغية، وغذت مشاعر القلق عند الجمهور بسبب العدد الذي لا ينتهي من القتلى. مما أدى إلى تحريك الرأي العام وتعبئة الجمهور الإسرائيلي للمطالبة بسحب الجيش من جنوب لبنان، ومعارضة الحرب الدائرة هناك.

أمهات فرنسا وألمانيا:

حاولت الخارجية السويسرية ترميم العلاقات بين شعوب أوروبا المتحاربة فى الحرب العالمية الثانية وخصوصا بين كل من فرنسا

وألمانيا من أجل بناء فضاء أوروبي جديد بعيد عن نيران الكراهية والتعصب وحب الانتقام فلم تجد سبيلًا أسرع وأفيد من جمع مجموعات من أمهات الجنود الفرنسيين والألمان الذين سقطوا فى المعارك فى أحد المنتجعات فى سويسرا ليوجهوا رسالة للشعب الألمانى والشعب الفرنسي أن زمن الآلام والحروب والكراهية قد انتهي وولي.

وبناء على ما سبق أرجو من النساء المصريات سواء أمهات وزوجات الضباط الذى سقطوا شهداء فى ساحات المعارك وزوجات وأمهات الثوار الذين قضوا فى ميادين مصر وسجونها دفاعا عن الحرية والديمقراطية أن يتكاتفن سويا وعبر الوسائل السلمية لتبنى دعوة صريحة لوقف هذا المسار الدامى الذى يُفرض على مصر وشعبها، ويُقدمن تجربة إنسانية رائدة بعيدةً عن الصراع السياسي الخانق عبر الدعوة للتسامح والغفران وحقن دماء المصريين من أجل بناء وطن قائم على الحرية والمساواة والكرامة للجميع بدون تمييز أو إقصاء.

ثانيًا: معالجة التوتر بين المسلمين والمسيحيين

في ضيافة عم جرجس

قادني البحث عن تاريخ بلدتي الحبيبة التي بها مسقط رأسي إلي طرق أبواب معرفية شتى؛ لعلها تسعفني في تكوين ذاكرة تاريخية عن المدنية التي يُحكي لنا أن لها صولات وجولات في التاريخ الفرعوني والمسيحي والإسلامي كشأن كثير من القرى والمدن المصرية القديمة، ففي تاريخ البلدة الفرعوني وجدت شذرات متناثرة في بعض الكتب عن طبيعة الآلهة الفرعونية التي كانت موجودة في البلدة وفي تاريخها الإسلامي وجدت إشارات لطيفة عن دورها في دعم جهاد قطز والظاهر بيبرس ضد التتار، وبقيت الحقبة المسيحية لتاريخ البلدة فارغة في ذهني لا أجد فيها لا إشارات ولا شذرات، فقررت أن أطرق

باب عم جرجس أحد القائمين على خدمة الكنيسة في البلدة ليساعدني في مليء هذه الفجوة المعرفية عن تاريخ البلدة القديمة. فعم جرجس المتعلق بالكنيسة تعلق الطفل بأمه كشف لي في هذه الزيارة عن حقيقتين لا أعرفهما عنه، الأولي: هي كونه باحثًا عميقًا في تاريخ المدينة المسيحي وله إصدار قيم عن هذه الفترة التاريخية للمدنية وما وقع فيها من أحداث وملاحم وخاصة ما يخص تاريخ الكنيسة وتطورها، وقد حكي لي طرفًا منها وكيف أن أهل البلدة صمدوا في وجه الاضطهاد الروماني للمسيحيين المصريين وذكر أن في الكنيسة مقام لأحد الرهبان الذين استشهدوا في فترة ما يعرف(بعصر الشهداء في التاريخ المصري) ثم عرج بي علي تاريخ البلدة وما حدث فيها من تغيرات مع مقدم عمرو بن العاص لمصر وكيف ساهم قدومه في رفع القهر والاضطهاد عن سكان البلدة وحكي لي روائع عن روح التسامح والتآلف التي سادت تلك الفترة وكيف أن بيوت البلدة أصبح فيها عائلات ترفرف بجناحين: أحدهما مسيحي والآخر مسلم، فتجد عائلة الأب فيها استمر على مسيحيته والأبناء اختاروا الإسلام والعكس وكل ذلك تم في ظلال من التسامح والتعايش وختم مساعدته في هذا الجانب بتزويدي بعنوان كتاب قيم في دار الكتب المصرية يَحوى تفاصيل أكثر عن جغرافية وتاريخ المدينةالقديمة.

والحقيقة الثانية التي كُشفت في هذه الزيارة هي كون عم جرجس كان ضابطا احتياطيًا في الجيش المصري وشهد حرب السادس من أكتوبر وكان في الكتيبة التي أسرت العقيد احتياط عساف ياجوري قائد اللواء ١٩٠ **مدرع إسرائيلي**، والذي كان يمثل أحد الشخصيات المهمة من الناحية العسكرية في الجيش الإسرائيلي، نظرا للموقع الاستراتيجي الذي كان مكلفا للعمل به والعمليات التي كانت موكلة إليه.

ومما زاد هذه الحقيقة تجسدا للعين والقلب هو احتفاظ عم جرجس ببعض من حطام دبابة ذلك القائد الإسرائيلي في بيته وحرصه علي أن ألقي نظرة عليها، وعند هذه الحقيقة وما أحاط بها عن عم جرجس انفتق الحوار بيننا نحو أفق أرحب وأوسع متجاوزًا تاريخ بلدتي الصغيرة و متجهًا نحو تاريخ أمه مصرية عظيمة تستمد بعض جوانب عظمتها من الحفاظ علي وحدتها الوطنية وقت الشدائد والمحن.

وتجاذبنا أطراف الحديث الشائق والممتع بيننا في ظل كرم ضيافة عم جرجس وبشاشته، حتى توقفنا عند واقع المجتمع المصري المعاصر الذي تبدو عليه ظواهر تشنج طائفية تنذر بشرر مستطير في المستقبل إذا لم يتم معالجتها معالجة فكرية عالمة تنقي عالم الأفكار في عقول أجيالنا الصاعدة من مفخخات الأفكار الانقسامية والفتنوية القاتلة التي تبعث علي العداوة والبغضاء واضطهاد وإقصاء الآخر؛ فالمظاهر الحضارية الرائعة التى أبداها الشعب المصري العظيم في أجواء ثورة ٢٥ يناير والتي كان من أبرزها التلاحم والتساند بين المسلمين والمسيحيين طرفي الجماعة الوطنية كشف عن مكامن القوة في الشخصية المصرية المعاصرة ومدي عمقها ووعيها الحضاري، وكان لهذه المظاهر الحضارية الأثر البالغ في رسم صورة ذهنية ممتازة للشعب المصري تعبر عن مدى تسامحه وتماسكه علي الرغم من الأحداث الدامية التي يمر فيها، هذه المظاهر الحضارية الثورية كشفت عن ممكنات المجتمع المصري التي تؤهله لتجاوز الأزمات والأدواء الاجتماعية التى يعاني منها وجعلت الكثيرين يستردون الثقة في قدرة الشعب المصري علي تجاوز الأزمات المجتمعية التي مرت به قبل الثورة مثل حالات الاحتقان الطائفي والتي غلفت مرحلة ما قبل ثورة ٢٥ يناير.

العلاج الاحتفالي

ولكن البعض بالغ في الاحتفاء بهذه المظاهر التي تجلت في ساعة الثورة وأيامها الثامنة عشر واعتبرها كافية لتخليص المجتمع المصري من أدوائه الطائفية القاتلة؛ فاعتبروا أن ذهاب الاستبداد الذي كان متجسدًا في النظام الحاكم يعني في ذات الوقت القضاء علي التحديات التي تهدد وحدة الجماعة الوطنية، واعتقد هذا الفريق أن مظاهر الوحدة الوطنية التي تجلت في ميدان التحرير هي البلسم الشافي الكافي للقضاء علي داء الفتنة بين المسلمين والمسيحيين.

الداء يضرب من جديد:

ولكن ما وقع في من أحداث طائفية عقب ٢٥ يناير الثورة مثل حادث إحراق وهدم كنيسة الشهيدين بمركز أطفيح، كشف للجميع أن بناء المجتمع القوي المتساند الخالي من الأفكار الفتنوية والانقسامية يحتاج إلي جهود متواصلة آناء الليل وأطراف النهار من أجل استئصال الحشائش الضارة في العقل الجمعي، والحيلوية دون تجسدها علي شكل أفعال كراهية وتعصب في الواقع تنسف نتائج الثورة وتذهب بدماء شهدائها سدي وتدخل البلد في مرحلة الصراعات الطائفية المدمرة. وبحكم مركزية قضية الوحدة الوطنية المصرية وأهميتها ينبغي على الجميع المساهمة فى تدعيم الوحدة الوطنية والحفاظ عليها ويتحتم ذلك بشكل خاص على الأطراف الفاعلة والمؤثرة فى المكونات الاجتماعية سواء المكون المسيحى أو الأغلبية المسلمة، فكل طرف يقع عليه قدر من المسئولية بحكم تأثيره وحجمه، وعلاقته بالمشهد الاجتماعي العام، فالأغلبية المسلمة ونخبها ومؤسساتها الدينية مسؤليتها أكبر وأكثر تأثيرا من غيرها، وكذلك مؤسسات الدولة المختلفة التى يُعد أحد أهم أسبابها

الوجودية هو الحفاظ على الوحدة الوطنية، وبالتالي ينبغي على الجميع بذل الجهد فى محاصرة الأفكار الطائفية القاتلة.

واجب المكون المسيحي:

وكذلك الكنيسة المصرية تتحمل قسما كبيرا من المسئولية بحكم رمزيتها الروحية والدينية لدى الأخوة المسيحيين، مع تقديري لدور الكنيسة المصرية كمؤسسة روحية عريقة أعتقد أن المكون المسيحي بشكل عام من الخطأ لأى باحث أو سياسي أو ناشط اجتماعي أو مؤسسة وطنية اختصاره فقط فى الكنيسة المصرية والتواصل معه عبرها ومن خلالها فقط!!، فهذه النقطة هى أحد أهم نقاط الضعف فى التواصل بين المكونات المصرية المُختلفة؛ فالمكون المسيحي من العمق والاتساع والتنوع بما لايسمح بحصره ومحاصرته من خلال التواصل معه عبر الكنيسة فقط، فمناحي الحياة السياسية والاجتماعية المصرية تحتاج إلى التواصل والتشارك والتعاون عبر كل الوسائط والكيانات المدنية والاجتماعية مثل العمل السياسي والخيري والاجتماعي بدون وسائط ولامؤسسات دينية مهيمنة.

ولذلك أعتقد أن على المكون المسيحي بكل أطيافه وتنوعاته المذهبية والاجتماعية مساعدة الجماعة الوطنية المصرية على التماسك والانصهار عبر العمل على أربعة محاور مركزية حتى نصل جميعًا لبر الأمان وننجح فى تحييد المتعصبين المُنتشرين وسط المكونات المصرية المتعددة وهذه المحاور كالتالي:

المحور الأول: تقوية القواسم المُشتركة من أجل نجاح المكون المصري المسيحى بكافة أنواعه فى الاندماج الكامل مع الأغلبية المسلمة علي المستوي الشعبي بعيدًا عن المكاسب الهشة الممنوحة من الحكومات المتعاقبة والأنظمة التي غالبا ما تذهب بذهاب

الحكومة أو الحزب المانح لها، يجب على الأخوة المسيحيين تبنى خطاب جامع يتعاطف مع كل مصري مظلوم بغض النظر عن دينه أو عرقه أو لغته، خطاب يجمع ولا يفرق، ويبحث عن القواسم المشتركة ويدعمها ويبني عليها من أجل تأمين المستقبل المصري من الفتن الطائفية العاصفة.

المحور الثاني: تجسيد المواطنة المتساوية

على المكون المسيحي أن يُبدد مخاوف وهواجس الأغلبية نحوه عبر تقديم نماذج جذابة علي مستوي الأفراد الذين يؤمنون بقيم الوطنية والمواطنة والمساواة والعدالة، وخصوصًا في أوقات الشدائد التي تمر علي الوطن، ونتذكر هنا للإنصاف مواقف رجالات الكنيسة الأرثوذكسية المصرية كنموذج وطنى ناجح عندما وقفوا دائما ضد الغازي الأجنبي علي الرغم من محاولته إغرائهم ببعض المكاسب الاقتصادية والقانونية علي حساب الأغلبية، ومن هذه المواقف موقف الأب سرجيوس عندما وقف علي منبر الأزهر في القاهرة إبان ثورة ١٩١٩ ليقول «**إذا كان الإنجليز يتمسكون ببقائهم في مصر بحجة حماية الأقباط، فأقول ليمت القبط وليحيا المسلمون أحرارًا**»، وينبغي للأخوة المسيحيين أن يؤسسوا هيئات مجتمع مدني تقدم خدماتها لجميع المصريين دون التفرقة بينهم بسبب اختلاف الدين أو العرق أو اللغة متى تيسر لها ذلك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من التجربة الكاثوليكية في مؤسساتها التعليمية المفتوحة لكل المصريين المسلمين والمسيحيين علي حد سواء.

المحور الثالث: الشراكة في المخاطر العامة عندما يعترى مصر مكروه داخلي متمثل في حاكم مستبد أو كارثة طبيعة يظهر المعدن الأصيل للمجموعات الوطنية التي تؤمن بالوطن والوطنية، ففي فترات الاستبداد والقهر يسعي الطاغية إلي آلية التفريق بين مكونات

المجتمع عبر خطب ود الأقليات وإعطائها بعض المكتسبات الهشة ليجعلها منطقة حاجزة بينه وبين غضب الأغلبية، فينبغي للنخب المسيحية المصرية أن تفهم هذه المعادلة وأن تنحاز للوطن وليس للمستبد وأن تتحمل مع الأغلبية أوجاع الوطن وتناضل مع الجميع لتسود قيم العدالة والمساواة علي الجميع. وقد شاهد الجميع طرق نظام حسني مبارك البائد في زرع بذور الشقاق والفرقة بين المسلمين والمسيحيين في مصر واللعب علي وتر الطائفية ليضمن لنفسه بقاءًا أطول علي كرسي الحكم. ويمكن للمكون المسيحى المصري الاستفادة من تجربة الأقلية المسلمة في دولة جنوب أفريقيا والتي تشكل قرابة ٢% من إجمالي عدد السكان كتجربة رائدة في هذه المحطة حيث وقفت هذه الأقلية مع السود في نضالهم ضد نظام الفصل العنصري؛ وردت الأغلبية الجميل لها عبر منحها الحريات الكاملة والحقوق الدستورية التي تجعلهم علي قدم المساواة مع الجميع في ظل الجمهورية الجديدة بعد انتهاء سياسية الفصل العنصري.

المحور الرابع : محاربة المُحرضين على المكون المسيحي بكافة أطره الروحية، والمدنية، والثقافية لتتصدى بنفسها لبعض المتعصبين المسيحيين الذين يسيئون لوجدان الأغلبية المصرية المسلمة ببعض التصريحات المُستفزة عبر وسائل الإعلام والفضائيات الخاصة والتى تُعتبر غريبة على التعايش والتراحم المصري الأصيل بين مكونى الأمة؛ فهذه المقاومة الداخلية للمتعصبين أمر له بالغ الأثر فى اتزان الوجدان المصري العام واتجه نحو التسامح والتواصل؛ لأنه يجعل المحرضين محاصرين وسط المكون المسيحي والحس العام الجماهيري، ويثبت للجميع أن الوجدان العام المسيحي ضد الفتنة ومنطقها ودعاتها.

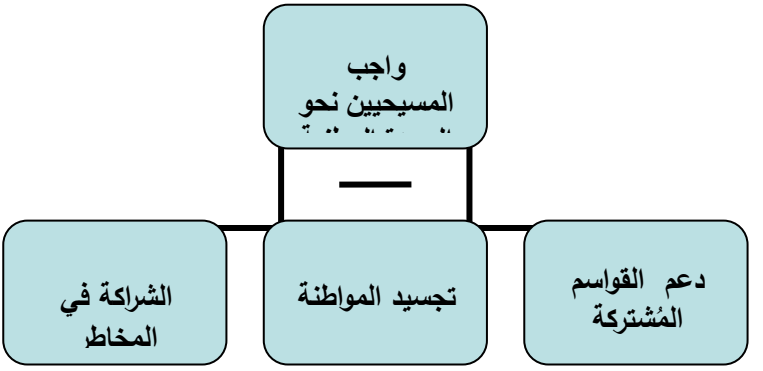

سُبل محاصرة التوتر المسيحي/ الإسلامي كل الأطراف المؤثرة اجتماعيا وسياسيا ودينيًا فى الشأن السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي بين مكوني الأمة المصرية يجب أن يشتغلوا علي عدة مستويات إستراتيجية متنوعة تتركز في مسارين أساسيين هما:

أولًا: المسار الفكري والثقافي: يهدف الاهتمام بهذا الدرب إلى معالجة عالم الأفكار واجتثاث الحشائش الضارة فيه التى دخلت على عقل ووجدان المصريين، وجعلت العديد منهم يميل نحو التعصب والطائفية وممارسة سياسات الإقصاء والتهميش على أساس المعتقد والمذهب؛ فهناك العديد من القضايا الفكرية والملفات الثقافية التى تحتاج إلى تصويب وتهذيب وتتعلق بطبيعة تصور وفلسفة ورؤية التنوع الديني فى مصر ومنها:

١ : ينبغي التعاطي مع التنوع الديني والطائفي في الساحة المصرية على أنه نقطة قوة وتميز للنسيج الوطني المصري وليس نقطة ضعف وانكسار، فالتاريخ المصري القديم والمعاصر مملوء بصفحات مضيئة في هذا الإطار من التلاحم والتعايش الذي امتد طولًا حتى انتظم كل جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وامتد عمقًا حتى وصل لساحة الفنون والآداب وفن العمارة، فمن الحقائق التاريخية

أن الأثر المعماري البديع والرائع القابع في مصر القديمة (**مسجد أحمد بن طولون**) أشرف على تصميمه وبنائه المهندس سعيد بن كاتب الفرغاني أحد أمهر المهندسين المسيحيين المصريين في تلك الحقبة التاريخية؛ فبناء الحضارة الإسلامية شارك فيها غير المسلمين بنصيب وافر وزاخر مما وفر لها مساحة من الإبداع والتميز وأعطاها أبعادا إنسانية مميزة وكان لمصر حظًا وافرًا في هذا الباب.

٢ : ينبغي معالجة قضايا وحدة النسيج الاجتماعي المصري بعيدًا عن مصطلح الأقلية والأغلبية المفخخين اللذين تبرز منهما رائحة الشقاق والعداء لدلالاتهما الخطيرة ومنها التالي:

أ – مصطلح الأقلية: مصطلح مستفز لكل من الأقلية والأغلبية على حد سواء ويُصيب العقل الجمعي للمجتمع بما يشبه الصدمة النفسية. فعندما يسمع المجتمع مصطلح الأقلية ينقدح في ذهنه أنه منقسم لأغلبية وأقلية، ومن هنا تبدأ الأقلية فى السعي لتقوية مركزها، وتحرص الأغلبية على ألا تفرط فى مكاسبها وهذا صراع مضر بالمجتمع.

ب – مصطلح(**الأقلية والأغلبية**) مصطلح سياسي يستخدم للتعبير عن نتائج انتخابية عادة تتسم بالصراع الحاد لكسب أصوات الناخبين، وبالتالي ليس من الصحيح أن يُستدعى مصطلح الأقلية في إطار الحفاظ على السلم الأهلي والنسيج الوطني.

ج – الذاكرة التاريخية لمصطلح الأقلية أوالأقليات في العالم العربي والإسلامي مرتبطة بملف التدخل الخارجي فمصطلح الأقليات والعرقيات برز بشكل حاد في الفترات النهائية للخلافة العثمانية، وذلك عندما بدأت القوى الكبرى في تقسيم تركة الرجل المريض عبر العديد من الوسائل والتكتيكات من بينها الدخول إلى المنطقة العربية من نافذة رعاية (**الأقليات**) المهددة في العالم العربي!!، وهنا

قد يتسأل البعض ما هو إذًا المصطلح السليم الذي ينبغي أن نستعمله لكي نعبر به عن اختلاف وتنوع أطياف النسيج الوطني؟ والإجابة هى«**مصطلح الجماعة الوطنية**» الذي يفيض بالعديد من الدلالات والإيحاءات الإيجابية الخلاقة عكس مصطلح الأقليات والأغلبية.

٣: ينبغي التفريق بين نضال جماعة وطنية تسعى نحو الاندماج والمساواة وثانية تسعي نحو الانفصال والانسلاخ عن جسد الوطن، فالأولي يُسمع لها وتناقش قضاياها وتقدر طالما أن بوصلتها متوجهة نحو الوحدة والتناغم والحفاظ على قوة وصلبة النسيج الوطني وتعبر جهودها بمثابة تدافع مجتمعي يساهم في اقتلاع الحشائش الضارة التي تحول دون ترعرع وتجسد الوحدة الوطنية على أرض الواقع وأما الثانية فينبغي التعاطي مع جهودها وأنشطتها بكل حذر وتأهب يحول دون تحقق أهدافها القريبة والبعيدة.

٤- لابد من إنضاج خطاب ديني (إسلامي/ مسيحي) ينبع من الطبيعة الاجتماعية للشعب المصري ويراعي خصوصيته الحضارية والثقافية والاجتماعية من حيث التنوع الديني القائم فيها منذ آلاف السنين؛ فينبغي لهذا الخطاب أن ينبذ الفتنة والشقاق ويدفع في اتجاه الوئام والوفاق، فالفقيه المصري الليث بن سعد عندما سأله شاب عن حكم بناء الكنائس في مصر ؟ أجاب الليث إجابة مبدعة لا تقع في زاوية الحرام والحلال، فقال للسائل يا بُني وهل بنيت الكنائس إلا في عهد عمرو بن العاص!! الذي رفع الاضطهاد عن المسيحيين وفتح لهم كنائسهم ليمارسوا شعائرهم بها.

ثانيا: المسار الإستراتيجي الإجرائي: وينقسم يتم فيه إنشاء مراكز دراسات وتفكير مهمتها الرئيسة هي الإجابة عن سؤال كيف نبنى ذاكرة تاريخية منصفة فى عقول الأجيال المصرية الصاعدة تحترم التنوع

والاختلاف ونحافظ علي وحدة الجماعة الوطنية المصرية؟ من خلال التعمق في الدراسات التاريخية والجغرافية والسياسية والدينية وغيرها من المجالات الأكاديمية التي تساعدنا في صياغة استجابات خلاقة وحقيقية لتحدي الانقسام والفرقة، ويكون من مهام هذه المراكز أيضًا وضع الخطط العشرية التي تهدف إلي أمرين هما:

١- محاربة منابع ومظاهر الأفكار الانقسامية سواء كانت إعلامية أو دينية ومحاولة تصويبها نحو دعم قيم التسامح والتعايش.

٢- وضع خطط ثقافية لنشر قيم الوحدة والعيش المشترك في الأجيال الصاعدة عبر المناهج التعليمية والبرامج الثقافية ووسائل الفن المختلفة من مسرح وسينما وتليفزيون، وعبر هذين المسارين الثقافى والاستراتيجى يمكننا تأمين مصر من عواصف الفتن الطائفية التى تسعى الأطراف الخارجية لزرعها ونشرها فى الجسد المصرى من أجل إجهاض حلم مصر القادرة والمستقلة والحرة

طرق حل الطائفية فى مصر

المسار الثقافي | **المسار الإستراتيجي**

استراحة فكرية فى الكنيسة الإنجيلية

بعد أن أبحرنا سويا فى الصفحات السابقة على موجات معالجة التوتر الإسلامي/ المسيحي،أدعوكم الآن لأخذ استراحة فكرية ضافية برفقة الدكتور/ رفيق حبيب المُفكر المصري الرصين ابن الطائفية الإنجيلية، والمتخصص فى علم الاجتماع، والذى شرفت بزيارة فى مكتبه بمقر الكنيسة الإنجيلية بمدنية نصر- بفضل جهد وتنسيق الزميل الباحث أ/ عبد الله الطحاوي المتخصص فى دراسات الشأن المسيحي المصري- حيث دار بيننا حوار مصري دافىء وعميق اشتمل على عدة إضاءات معرفية جميلة كان منها:

الإضاءة الأولي : ركز الأستاذ رفيق علي أن سر عظمة الحضارة الإسلامية يتجلى في حُسن إدارة التنوع والاختلاف بين أصحاب المعتقدات الدينية والقومية المختلفة تحت سقف الإسلام، فقد شهد النظام الإسلامي فترات مزدهرة من الاستقرار الاجتماعي والسياسي بين العديد من القوميات المختلفة تحت شعار إدارة الاختلاف في ظل الوحدة ولكنه ركز علي أن هذا التنوع يتحول في فترات التخلف إلي نقطة ضعف وفشل ربما تأكل الأخضر واليابس.

الإضاءة الثانية: أن الحل الناجع لتحدي التنوع والاختلاف في الساحة الإسلامية يتمثل في إبداع حلول سياسية واجتماعية من داخل الحضارة الإسلامية بعيدًا عن فلسفة الحلول العلمانية الغربية والقومية العنصرية الضيقة، لأنه يعتبر أن سقف الإسلام في

إدارة التنوع والاختلاف متقدم علي السقف الغربي فالإسلام بطبيعته متجاوز للقوميات بينما السقف الغربي يقبل التنوع في إطار القومية فقط، والتاريخ الإسلامي شهد تعايش القومية الكردية و العربية والتركية تحت مظلة واحدة .

الإضاءة الثالثة: أن الفتنة والتعصب ليست فكرًا يستحق التنظير والكتابة لأن الاستغراق في اعتبار الفتنة فكرا يعطي لها قيمة وزن وشأنًا أكبر من حقيقتها، فالفتنة ما هي إلا رد فعل اجتماعي لحدث يقع، فمثلًا عندما يعتدي شخص عليك بالضرب تقوم بضربه كرد فعل لضربه فالقضية ليست فكرية إطلاقا وإنما هي قضية وقائع حياتية تعالج اجتماعيا.

الإضاءة الرابعة: تلخصت في معرفة القانون الحاكم للفتنة وركز الأستاذ رفيق علي أن قانون الفتنة يُستخرج في أي مجتمع من خلال دارسة فترات الوئام والانسجام ثم دارسة فترات الشقاق والافتراق و يمكن من خلالهما معرفة قانون الفتنة،وبالتالي لابد من دارسة هذا القانون بعناية من أجل قطع الطريق أمام الفتنة.

الإضاءة الخامسة: كانت تعليقًا علي الحالة التركية البازغة ورؤيته لمستقبلها ودورها الحضاري ركز الأستاذ رفيق علي أن الحالة التركية مفتوحة علي المستقبل ولكن بشرط أن لا تتحرك بالدافع القومي التركي وإنما تُغلب الدافع الإسلامي الجامع للأمة، لأن السياسة

التركية لو تحركت بالدافع القومي التركي فقط وظهر ذلك في السياسية التركية سوف يصطدم بالقومية الفارسية في إيران فالأستاذ رفيق يري الحل لتجنب الصدام التركي/الإيراني في تغليب النفس الحضاري الإسلامي للاثنين معا بعيدًا عن المساحة القومية الضيقة.

كانت هذه خمس إضاءات معرفية جديدة تحصلت عليها من زياتى للدكتور رفيق وأردت أن نتشارك فيها سويا بالقراءة والنقد والاستفادة قبل الدخول فى دهاليز الفصل الرابع الشائكة.